IUG Journal of Islamic Studies E-ISSN: 2410-5201
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza P-ISSN: 2410-8715
IUGJEPS
Vol 30, No 4, 2022, pp 818 -851

Received on (25-12-2021) Accepted on (26-02-2022)

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.4/2022/33

The methods verification of the way to tranmission and performance of Hadith for the Relaters in the stage of writing and classification.

Muhammad A. Sakman[*1], Prof. Mahmoud A. Rashed[*2]
Fundamentals of Religion - College of Sharia - University of Jordan – Jordan[*1,2]

[*]Corresponding Author: m.enessekman@hotmail.com

Abstract:

This study dealt with the methods verification of the way to tranmission and performancing of Hadith for Scholars in the stage of writing and classification, so transmission of it from the Narrators is one of the greatest reasons for memorizing the Sunnah, as it was in the era of the narration the prominent mark in the way of protection and authorization the Sunnah. And that the Scholars have developed visible methods for tranmission and performancing of hadiths with regard to the criticism of narrators and the chain of transmission and verification of hadiths and their codification, and they took these ways to preserve hadith from distortion, misspellings, and mistakes in that eras.

The importance of this research is reflected not only in highlighting the efforts of Hadith Scholars in the way to transmission and performance, but lighting on a number of practical texts in what they used to control tranmission and performancing in the stages of writing and classification that were not exposed to previous studies, and to reveal the contribution of these methods in preserving the tranmission and performancing of hadiths.

Keywords: hadith, methods, transmission, performancing, verification.

مسالك ضبط تحمل الحديث وأدائه عند المحدثين في مرحلة الكتابة والتصنيف

محمد أنس سَكمان1 ، أ.د. محمود أحمد رشيد2

أصول الدين-الكلية الشريعة-الجامعة الأردنية -الأردن 1,2

الملخص:

تناولت هذه الدراسة مسالك ضبط تحمل الحديث وأدائه عند المحدثين في مرحلة الكتابة والتصنيف، فتحمل الحديث عن المشايخ من أعظم أسباب حفظ السنة إذ كانت في عصر الرواية العلامة البارزة في طريق رعاية السنة النبوية وتوثيقها، وأن علماء الحديث وضعوا وسائل ظاهرة في ضبط التحمل والأداء فيما يتعلق بنقد الرجال والإسناد والتثبت في الأحاديث وتدوينها، وسلكوا هذه المسالك لحفظ الحديث من التحريف والتصحيف والوهم والخطأ في عهد الكتابة والتصنيف. وتتجلى أهمية هذا البحث ليس فقط في إبراز جهود العلماء في ضبط التحمل والأداء، بل في تسليط الضوء على جملة من النصوص التطبيقية فيما سلكوه لضبط التلقي والأداء في مراحل الكتابة والتصنيف التي لم تتعرض لها الدراسات السابقة والكشف عن مساهمة هذه المسالك في حفظ تحمل الحديث وأدائه. ومن أهم الوسائل التي ذكرت في مرحلة الكتابة؛ حرص المحدثين على التحمل عن بعضهم البعض، والاستعانة بالكتابة على الحفظ، وعقد مجالس المذاكرة والإملاء، والتحري من حال الراوي، والرحلة للتثبت من الحديث، وكذلك من المسالك في مرحلة التصنيف؛ استنساخ الأصول ومقابلتها، وعرض الحديث على الشيخ، والعرض على أصحاب النحو، وإصلاح الخطأ عندهم، واستثبات الرواية ممن عنده علم فيه، والاستفهام في وقت تحمل الحديث من جلساء الشيوخ أو المستملي، والتوسع في المذاكرة لضبط ما تحملوا من الشيوخ.

كلمات مفتاحية: مسالك، ضبط، تحمل الحديث والأداء، المحدثون.

التمهيد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الرحمة محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن ضبطَ التحمل والأداء هو حيطة أولية للحديث النبوي، فقد عني العلماء بالحديث عناية شديدة منذ العصور الأولى للرواية، لحفظه وتمييز صحيحه من سقيمه، ومكنهم من ذلك: دقة مناهجهم وقوة مسالكهم في الرواية والنقد، كانوا يستقصون مصادر الأخبار وطرقها ولا يقبلونها إلا بعد تحريها سندًا ومتنًا، لا يكتفون بعدالة الراوي وصدقه في قبول روايته، بل إلى جانب ذلك، فإنهم كانوا ينظرون إلى حال الراوي ومدى موافقته للثقات والمتقنين من أئمة الحديث. كما يستفاد ذلك من قول الإمام مالك رحمه الله: "لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين – وأشار إلى مسجد الرسول ﷺ – يقولون: قال رسول الله ﷺ، فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينًا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن"[1] فقد توارث العلماء هذه المسالك من الصحابة الذين احتاطوا في رواية الحديث أول مرة رضوان الله عليهم أجمعين خشية الوقوع في الخطأ؛ لأنهم كانوا يعرفون منزلة السنة، فكانوا يتمسكون بها فيتبعون آثار رسول الله ﷺ.

لقد تطورت مسالك المحدثين في قرون مبكرة، خاصة في أوائل القرن الثاني بداية تدوين الحديث، ثم تصنيفه على الأبواب في المصنفات والجوامع؛ لتتماشى مع تطور حركة كتابة الحديث، وبهذه المسالك حفظوا الحديث من التحريف والتصحيف والوهم والخطأ، وفي هذا البحث سيذكر الباحث مسالك ضبط التحمل والأداء في حفظ السنة ونشرها في مراحل الكتابة والتصنيف.

أسئلة البحث:

تأتي هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية:

1- ما المسالك التي سلكها المحدثون في ضبط تحمل الحديث وأدائه؟

2- كيف اتسعت هذه المسالك وتطورت في عصر الرواية؟

3- ما مدى تأثير هذه المسالك على تلقي الحديث وأدائه؟

4- ما مدى دقة علماء الحديث فيما يتعلق بضبط الرواية وألفاظها؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى الوصول لـ:

1-معرفة المسالك التي ساعدت في ضبط تحمل الحديث وأدائه.

2-بيان كيفية تطور هذه المسالك واتساعها في عصر الرواية.

3-إبراز المسالك والتطبيقات العملية في ضبط تحمل الحديث وأدائه.

4-معرفة مدى تأثير هذه المسالك في تلقي الحديث ونقله.

5-إظهار دقة علماء الحديث في ضبط تحمل الحديث وأدائه.

الدراسات السابقة:

بحسب اطلاعي لم أقف على دراسة مفردة في هذا الموضوع من حيث إنها تتناول مسالك العلماء في ضبط تحمل الحديث وأدائه، ولكن وجدت بعض الدراسات حول الموضوع وهي كالتالي:

1 الخطيب البغدادي، الكفاية، ص:159.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أولا: طرق تحمل الحديث وصيغ الأداء (دراسة نظرية تطبيقية) رسالة دكتوراه للدكتور أسامة نمر عبد الكريم، نوقشت في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في جمهورية السودان في سنة 2003م، تناول الباحث تعريف طرق التحمل من حيث حقيقتها وأنواعها وشروطها وصيغ أدائها والمفاضلة بينها وحكمها من حيث الرواية ومن حيث العمل بها. وذكر مناهج الرواة في اختياراتهم لطرق التحمل واصطلاحاتهم في استخدام صيغ الأداء. وهي تختلف عن دراستي حيث لم أقصد التأصيل والتنظير، فتتميز دراستي عنها بذكر المسالك في ضبط تحمل الحديث والأداء ووسائل صيانة الحديث وصفاء الرواية في وقت التحمل أو الأداء، وتأثير هذه المسالك في التمييز بين الضعفاء والمتروكين، وأهل الضبط والإتقان.

ثانيا: مباحث علوم الحديث المشتركة بين المحدثين والأصوليين دراسة مقارنة في مسألتي التحمل والأداء، رسالة الماجستير، للباحثة أسماء سعيد عمر شريم، بإشراف الدكتور سلطان العكايله، نوقشت في الجامعة الأردنية في سنة 2002م، وتناولت الباحثة بعض الأحكام والشروط في تحمل الحديث والأداء المشتركة بين الفقه وعلم الحديث، كشروط التحمل والأداء وأقسامه وصوره، والأحكام في الطرق، وأهل البدع والمجاهيل، وألفاظ الأداء إلى غير ذلك.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المناهج التالي:

1- المنهجي الاستقرائي: حيث سيتم تتبع واستقراء سلوك المحدثين في ضبط التحمل والأداء والمعلومات في مظانها من كتب مصطلح الحديث والعلل وكتب التراجم والطبقات إلى غير ذلك.

2- المنهج التحليلي: وذلك من خلال دراسة مسالك ضبط التحمل والأداء للعلماء في أخذ الحديث وأدائه، وتحليل المعلومات في مسالكهم في الرواية.

خطة البحث:

المبحث الأول: مسالك ضبط تحمل الحديث وأدائه في مرحلة الكتابة والتدوين

المطلب الأول: حرصهم على السماع والتناوب في الجلوس

المطلب الثاني: الاستعانة بالكتابة

المطلب الثالث: طلب الشاهد والاستحلاف

المطلب الرابع: التقليل من رواية الحديث

المطلب الخامس: عقد مجالس المذاكرة والإملاء

المطلب السادس: السؤال عن الراوي للتأكد من صحة ما يرويه

المطلب السابع: النظر إلى أحوال الرواة

المطلب الثامن: الرحلة للتثبت من الرواية

المبحث الثاني: مسالك الضبط في مرحلة التصنيف

المطلب الأول: استنساخ الأصل ومقابلته

المطلب الثاني: العرض على الشيخ

المطلب الثالث: العرض على أصحاب النحو وإصلاح الخطأ عندهم

المطلب الرابع: الاستثبات

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المطلب الخامس: استفهام الطالب من الجليس والمستملي

المطلب السابع: الاستيعاب في التحمل

المطلب الثامن: كتابة الإعجام والشكل في الأصول

المبحث الأول: مسالك ضبط تحمل الحديث وأدائه في مرحلة الكتابة والتدوين

رأيت تقسيم الدراسة إلى قسمين من حيث مسالك ضبط تحمل الحديث وأدائه، الأول: مرحلة الكتابة والتدوين، والثاني: مرحلة التصنيف؛ لأن مرحلة الكتابة بدأت في عهد النبي ﷺ ثم في عصر الصحابة وأوائل عصر التابعين، واستمرت حتى بداية القرن الثاني الهجري في كراريس صغيرة، وأطلق على الواحد منها اسم "صحيفة" أو "جزء" حتى دُونت الأحاديث في الكتب المدونة المتفرقة التي لا يراعى فيها تبويب أو ترتيب معين، ولذلك فإن التدوين أعم وأوسع من الكتابة، وأما في مرحلة التصنيف فقد رُتبت فيها الأحاديث وفق مضمونها في الأبواب بترتيب وتبويب معين.[1]

وتختلف مناهج الصحابة ومسالكهم في التثبت وضبط الحديث عمن أتى بعدهم، حسب البيئة التي يعيشون فيها اجتماعاً وحضارة وسياسة، وكانت الأسانيد بعد عصر الصحابة قد طالت، وفشى الكذب واللحن، فاحتاج الناس إلى كتابة الحديث وضبطه أكثر من أي وقت مضى.

إن مسالك الصحابة رضي الله عنهم لم يبرز في عهد النبي ﷺ صراحة، لأن الوحي كان ينزل والصحابة يتّبعون الرسول عليه الصلاة والسلام، وكانوا يسألونه عن دنياهم ودينهم، فلما انقطع الوحي طاف الصحابة المشارق والمغارب لنشر الدين وتبليغه للناس، واهتموا بالحديث النبوي اهتماماً بالغاً، وعلّموا أبناءهم وأصحابهم السنة والأحاديث، لما لها من أثر بالغ في الدين، وعاش من المعمّرين منهم حتى سنة مئة وعشرة هجرية، وأستطيع أن أُجمل مسالك ضبط التحمل والأداء عند الصحابة والتابعين في المطالب التالية:

المطلب الأول: حرصهم على السماع والتناوب في الجلوس

حرص رسول الله عليه الصلاة والسلام على تبليغ أصحابه وتعليمهم ما لم يسمعوه ولم يشهدوه؛ لذا قال عليه الصلاة والسلام: "فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"[2]، وقال: "بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً"[3]، وكذا رغّب عليه الصلاة والسلام في تبليغ الحديث وتلقيه فقال: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ"[4]، وهناك نصوص أخرى تبدي اهتمام الرسول عليه الصلاة والسلام بتبليغ الحديث وتحفيظه اهتماما بالغا. وكان الصحابة رضي الله عنهم يطلبون ما يفوتهم سماعه من النبي ﷺ فيسمعونه من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه،[5] وكانت لهم زراعتهم وتجارتهم وأعمالهم، فقد قال البراء بن عازب رضي الله عنه: "مَا كُلُّ الْحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَصْحَابُنَا عَنْهُ، كَانَتْ تَشْغَلُنَا عَنْهُ رَعِيَّةُ الْإِبِلِ"[6]، مع أنهم

1 ينظر: عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص:45.

2 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، ح:1739. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ح:1679.

3 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ح:3461.

4 أبو داود، السنن، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ح:3660. الترمذي، السنن، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ح:2656. الحكم عليه: صحيح. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

5 الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص:14.

6 أحمد، المسند، ح:18493. والحاكم، المستدرك، كتاب العلم، ح:326. الحكم عليه: حديث صحيح. قال الحاكم: هذا حديث له طرق عن أبي إسحاق

كانوا يحرصون على ملازمة مجلسه ﷺ حتى إن أحدهم كان يجلس عنده، يأكل معه ويشرب، ليسمع أكبر قدر من حديثه ﷺ، وقال عمر رضي الله عنه: "كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا".[1] والتناوب بين الصحابة ليس عشوائياً بل كانوا يختارون من يثقون به من جيرانهم وأقاربهم وأقرانهم الذين يضبطون الأحاديث ويؤدونها جَهْدَ المستطاع.

وكان تناوب الصحابة بالذهاب إلى النبي عليه الصلاة والسلام كي لا يفوتهم ما لم يسمعوا منه ﷺ. وأشار عمر رضي الله عنه أيضاً إلى ذلك لما سأل الصحابة فقال: "أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الفِتْنَةِ."[2] وجاء في الحديث أن نساء الصحابة من حرصهنّ على تعلم أمور الدين، طلبن من النبي ﷺ أن يختار لهن من الأيام، فقال عليه الصلاة والسلام: "اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا"[3]، واتضح لنا أن حرْص الصحابة على السماع والتحمل كان على المستوى الفردي والجماعي، وكان عن بعضهم البعض، كي يتمكنوا من تلقي الحديث وضبطه بكل الطرق الممكنة. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا فُلَانُ هَلُمَّ فَلْنَسْأَلْ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُمُ الْيَوْمَ كَثِيرٌ فَقَالَ: واعجبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَتَرَى النَّاسَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْكَ، وَفِي النَّاسِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ تَرَى؟ فَتَرَكَ ذَلِكَ، وَأَقْبَلْتُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ، فَإِنْ كَانَ لَيَبْلُغُنِي الْحَدِيثُ عَنِ الرَّجُلِ فَآتِيهِ، وَهُوَ قَائِلٌ، فَأَتَوَسَّدُ رِدَائِي عَلَى بَابِهِ، فَتَسْفِي الرِّيحُ عَلَى وَجْهِي التُّرَابَ، فَيَخْرُجُ، فَيَرَانِي، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ مَا جَاءَ بِكَ؟ أَلَا أَرْسَلْتَ إِلَيَّ فَآتِيَكَ؟ فَأَقُولُ: لَا، أَنَا أَحَقُّ أَنْ آتِيَكَ. فَأَسْأَلُهُ عَنِ الْحَدِيثِ. قَالَ: فَبَقِيَ الرَّجُلُ حَتَّى رَآنِي، وَقَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيَّ، فَقَالَ: كَانَ هَذَا الْفَتَى أَعْقَلَ مِنِّي"[4].

المسلك الثاني: الاستعانة بالكتابة

لم يقتصر الصحابة على الحفظ في صدورهم رغم سعة حفظهم وسيلان ذاكرتهم، بل كتب بعضهم رضي الله عنهم في حياة النبي ﷺ كل ما سمع منه عليه الصلاة والسلام وبعد ارتحاله إلى الرفيق الأعلى، استعانة بها على الحفظ، كما فعله عبد الله بن عمرو رضي الله عنه؛ إذ قال: "كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ، وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ، فَقَالَ: "اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ"[5]، وأخرج البخاري أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: "مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ ولاَ أَكْتُبُ"[6]، وأذن النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو فكتب

السبيعي، وهو صحيح على شرط الشيخين، وليس له علة ولم يخرجاه. قال الذهبي: صحيح. وأبو إسحاق صرّح بالمساع عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

1 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب تناوب العلم، ح:89. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء، واعتزال النساء، ح:1479.

2 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، ح:525. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا، ح:144.

3 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب تعليم النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الرجال والنساء مما علمه الله، ح:7310. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه، ح:2633.

4 الدارمي، السنن، باب الرحلة في طلب العلم، واحتمال العناء فيه، ج1، ص467، ح:590. والحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب العلم، ح:363. الطبراني، المعجم الكبير، ح:10592. الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ج1، ص158. إسناده صحيح.

5 أبو داود، السنن، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، ح:3646. وأحمد، المسند، ح:6510 و6802. والدارمي، السنن، باب من رخص في كتابة العلم، ج1، ص429، ح:501. إسناده صحيح.

6 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ح:113.

ما سمعه منه. وذكر مجاهد أنه رأى عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسأله عنها فقال: "هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد"[1]، وقد أشار عبد الله بن عمرو رضي الله عنه إلى توثيقه وضبطه لصحيفته لما تحمله من حال سماعه حتى يبلغه ويؤديه.

ونقلت المصادر أن النبي عليه الصلاة والسلام نصح رجلاً من الأنصار أن يستعين بيده[2]، وقال أيضاً لأبي شاه اليمني: "اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ" لعدم حفظه الخطبة[3].

وقد اتسعت دائرة ما كتب في مرحلة الكتابة بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام، فنجد كثيراً من الصحف والنسخ، ونجد كثيراً من الصحابة لديهم شيء مكتوب من السنة، ويحسن أن نذكر أن عدد الصحابة الذين كتبوا الأحاديث قد وصل إلى ثلاثة وخمسين صحابيا أو صحابية،[4] ومما ينبغي أن ينبه عليه أن الصحائف ليست كالكتب والدواوين في مرحلة التصنيف التي جاءت فيما بعد، فقد كان العلم مكتوباً على صحيفة أو حجر أو عظم لأجل حفظه ولأغراض أخرى[5]، حتى كتب بالدواوين في عهد عمر ابن عبد العزيز، والهدف الرئيس من كتابته في القرن الأول الاستعانة بها على الحفظ وصيانة الحديث من الوهم والخطأ، لأن حفظ السنة ونشرها أمرٌ لازمٌ، وتكليفٌ دينيٌّ لهم، يدل على ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام: "تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ"[6].

المسلك الثالث: طلب الشاهد والاستحلاف

كان الصحابة رضي الله عنهم يحتاطون في رواية الحديث احتياطاً شديداً، وكان عمر الفاروق رضي الله عنه حمل الناس على التثبت مما يسمعون، وتشّدد فيه، كي لا يتسرب إلى السنة الكذب أو التحريف أو الخطأ، وله الفضل الكبير في صيانة الحديث وضبطه، وتشاور عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع الصحابة في قضية تدوين الحديث، ثم استخار في ذلك شهراً، ورجع عن فكرته تلك[7].

وقد استأذن أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ثلاثاً للدخول على عمر رضي الله عنه، فرجع، وسأله عمر عن سبب عدم انتظاره، فأخبره أبو موسى أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: "إذا استأذَنَ أحدُكم ثَلاثًا فلمْ يُؤذَنْ له فلْيرجِعْ" فطلب منه أن يُحضر

1 الدارمي، السنن، باب من رخص في كتابة العلم، ح:513. والبزار، المسند، ح:2392. وابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ح:394. رواه ليث بن أبي سليم عن مجاهد وتابعه إسحاق بن يحيى بن طلحة وكلاهما ضعيفان، وتُكلم فيهما من قبل حفظهما، ويعتبر لهما فيما نقلا عن غير الأحكام والعقائد إذا توبع.

2 الترمذي، السنن، كتاب العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه، ح:2666. الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص249. قال الترمذي: "هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم". وفي إسناده الخليل بن مرة منكر الحديث وكان من الصالحين واختلف فيه عليه، فرواه مرة أبي صالح عن أبي هريرة ومرة عن يحيى بن أبي صالح عن أبيه عن أبي ومرة عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال ابن عدي: لم أر فِي حديثه حديثا منكرا قد جاوز الحد، وهو فِي جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث. ويحيى بن أبي صالح مجهول. (المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج8، ص345.)

3 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، ح:2434. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، ح:1355.

4 الأعظمي، مصطفى، دراسات في الحديث النبوي، ص:142.

5 الصاحب، محمد عيد، كتابة الحديث في عصر الصحابة ودلالاتها الخاصة بالرواية، ص:80.

6 أبو داود، السنن، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ح:3659. وأحمد، المسند، ح:2945. الحكم عليه: إسناد صحيح.

7 ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله 1/ 64، والخطيب: تقييد العلم، ص50.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

من يشهد معه بتلك السنة، فشهد له أبو سعيد الخدري رضي الله عنه[1]، وكان هدف عمر بن الخطاب من تطبيق هذا المنهج أن لا يستهين الناس في نسبة شيء إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وأن يتثبّتون مما يسمعون، لذا قال رضي الله عنه جواباً لأبي موسى: "فأحببت أن أتثبت"[2]، وذلك كله احتياطًا للدين وصيانة للحديث من الشوائب والدّخل.

ومن مسالكهم أن يستحلف الراوي على صدق روايته، فهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يستحلف من يحدثه بالأحاديث فقال: "كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ، اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنِي وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ"[3]، وذلك مذهب علي رضي الله عنه أنه يستحلف بعضهم فيما يحدثه عن رسول الله ﷺ، ولم يستحلف أبا بكر الصديق رضي الله عنه، فهذا ليس تكذيباً لبعضهم البعض، بل هو التوقي والتأكد من صحة الرواية.

المسلك الرابع: التقليل من رواية الحديث

كان الصحابة رضوان الله عليهم يتحرزون كثيرا من الوقوع في الخطأ والوهم عند تحمل الحديث أو أدائه، فلذلك نرى أن بعضهم مع كثرة التحمل والملازمة لرسول الله ﷺ لم يكثر من الرواية عنه، إلا ما أتقن حفظه، وتيقن من أدائه مضبوطاً بحروفه ومعناه؛ وقال أنس بن مالك رضي الله عنه: "لَوْلاَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ أُخْطِئَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِأَشْيَاءَ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ"[4]. فأشار أنس رضي الله عنه إلى تحديثه بما تحقق من ضبطه وتثبته. وقال الشعبي رحمه الله: "جَالَسْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا"[5]

وقد تعلم الصحابة هذا النهج من النبي ﷺ لقوله: "كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"[6] ويدل هذا المسلك على انتشار هذه القاعدة ورسوخها في المجتمع تقليداً علمياً، وهو يعني أن الإنسان لا يحدث إلا بما يثق من نفسه أنه يؤديه كما سمعه.[7] ومن قلة رواياتهم أن الأحاديث قد تكون من المتشابهات التي تعسر على العامة، أو تكون غريبة على ضعاف العقول، فقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً"[8]

1 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا، ح:6245. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ح:2153.
2 مسلم، المسند الصحيح، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ح:2154.

3 أبو داود، السنن، كتاب الوتر، باب في الاستغفار، ح:1521. والترمذي، السنن، كتاب تفسير القرآن، ح:3006. والنسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يفعل من بلي بذنب، وما يقول، ح:10175. وابن ماجه، السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في كم يصلي بالليل، ح:1395. ورواه أسماء بن الحكم وهو مجهول، ولكن روى عنه علي بن ربيعة من علماء الأثبات في الكوفة، وكأنه رضي به، وابن ربيعة أدخل بينه وبين علي بن أبي طالب واسطة، لأن ابن ربيعة قد حدّث عن علي رضي الله عنه. وخلاصة أنه إسناد حسن.
4 الدارمي، السنن، باب اتقاء الحديث عن النبي ﷺ، والتثبت فيه، ح:241. وأحمد، المسند، ح:12764. وإسناده حسن من أجل عتّاب البصرى، قيل عتاب بن هرمز مولى ابن هرمز، وهو صدوق.
5 ابن ماجه، السنن، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، ح:10. والدارمي، السنن، باب من هاب الفتيا مخافة السقط، ح:281. وإسناده صحيح.
6 مسلم، المسند الصحيح، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ح:5.
7 ينظر: عتر، نور الدين، السنة المطهرة والتحديات، ص:149.
8 مسلم، المسند الصحيح، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ح:5.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وقلة حديث الراوي ليست دليلاً على ضبطه وتثبته التام، ولكن يغلب على الراوي أنه يكون قد ضبط في ذلك القليل، ويشهد لذلك قول أحمد بن حنبل رحمه الله حين سئل: أيهما أصح حديثاً منصور أو الأعمش؟ فقال: "منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه"[1]، وقال ابن أبي حاتم في حق الأعمش ومنصور: "الأعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور اتقن لا يدلس ولا يخلط".[2]

المسلك الخامس: عقد مجالس المذاكرة والإملاء

ونضيف إلى ما تقدم من مسالك الصحابة رضي الله عنهم والتابعين في التثبت من الرواية: المذاكرة والإملاء، فإن لهما فوائد جمة في إحياء العلم وتثبيته وحفظه، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: "تَذَاكَرُوا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ يُهَيِّجُ الْحَدِيثَ"[3] وهو قد أشار بهذا القول إلى أن المذاكرة تحفّز الذهن وتنشط الذاكرة لحفظ الأحاديث.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: "كُنَّا نَكُونُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ، فَإِذَا قُمْنَا تَذَاكَرْنَاهُ فِيمَا بَيْنَنَا حَتَّى نَحْفَظَهُ"[4]. ورُوي عنه بلفظ آخر:" كنا نكون عند النبي ﷺ وربما كنا نحواً من ستين إنساناً، فيحدثنا رسول الله ﷺ، ثم يقوم فنتراجعه بيننا، هذا وهذا وهذا، فنقوم، وكأنما قد زرع في قلوبنا"[5]. وكانوا يقصدون بذلك تحصيل ما فاتهم من قول النبي ﷺ.

وعن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "تَذَاكَرُوا الْحَدِيثَ فَإِنَّ ذِكْرَ الْحَدِيثِ حَيَاتُهُ".[6] وقال ابن عباس: "إذا سمعتم مني حديثاً، فتذاكروه بينكم، فإنه أجدر وأحرى ألا تنسوه"[7] وقال أيضاً: "رُدُّوا الْحَدِيثَ وَاسْتَذْكِرُوهُ. فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ تَذْكُرُوهُ، ذَهَبَ، وَلَا يَقُولَنَّ رَجُلٌ لِحَدِيثٍ قَدْ حَدَّثَ هُ: قَدْ حَدَّثْتُهُ مَرَّةً، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ سَمِعَهُ يَزْدَادُ بِهِ عِلْمًا، وَيَسْمَعُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ"[8]، وكان الصحابة رضي الله عنهم قد رُزقوا حوافظ قوية، وقرائح وقادة، وهذا ساعدتهم كثيراً على حفظ الحديث وضبطه، وكانوا يعلمون أن الحديث أصل من أصول الدين، فضبطوه بالمذاكرة وتعهدوه بالدرس والتعليم[9].

1 المزي، تهذيب الكمال، ج:19، ص:404.

2 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:8، ص:179.

3 الدارمي، السنن، باب مذاكرة العلم، ح:617. والحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب العلم، باب حديث عبد الله بن نمير، ح:323. وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الأدب، باب تذاكر الحديث، 26133. وإسناده صحيح.

4 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:236. إسناده ضعيف، فقد رواه يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس، ويزيد البصري ضعيف، وهو من القصاص ومن زهاد أهل البصرة، ولكنه يغفل عن حفظ الحديث.

5 أبو يعلى، المسند، ط1، 1984م، (تحقيق: حسين سليم أسد)، ج7، ص131، ح4091. والخطيب، الفقيه والمتفقه، ج2، ص263. ورواه يزيد الرقاشي وهو ضعيف، كما سبق ذكره.

6 الدارمي، السنن، باب مذاكرة العلم، ح:627. والرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ح:627. ص:546. وإسناده حسن من أجل أبو إسرائيل الملائي وهو صدوق في رأيه غلو أي قيل إنه كان يشتم على عثمان رضي الله عنه.

7 الدارمي، السنن، باب مذاكرة العلم، ح:631. والرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص:547. والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، ص237. إسناده ضعيف من أجل حجاج بن أرطاة، ولكن رُوي الأثر عن سعيد بن جبير بسند صحيح بمعنى واحد. قال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: "تذاكروا هذا الحديث، لا ينفلت منكم، فإنه ليس مثل القرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث ينفلت منكم..." (الدارمي، السنن، باب مذاكرة العلم، ح:624.)

8 الدارمي، السنن، باب مذاكرة العلم، ح:625.

9 ينظر: أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون، ط2، 1378هـ، دار الفكر العربي، ص152.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وتدل هذه الأمثلة والنصوص المذكورة على مكانة المذاكرة في عهد الصحابة رضي الله عنهم واستثباتها في صدورهم ورسوخها في حياتهم، وصحبت المذاكرة مجالس التحديث، ولها دور كبير في إتقان التلاميذ الدرس بثبوت الحفظ وقوة الضبط، كما جاء عن أنس رضي الله عنه، ونصح الصحابة تلاميذهم أن يسيروا على مناهجهم حتى لا يضيع شيء من الأحاديث النبوية.

إلى جانب مجالس المذاكرة، فإن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يملون على تلاميذهم أحاديث الرسول ﷺ، كما قال الخطاب الخياط: "رأيت واثلة بن الأسقع رضي الله عنه يملي على الناس الأحاديث، وهم يكتبونها بين يديه"[1]. وقال أبو سبرة: فلقيت عبد الله بن عمرو، فحدثني من فيه إلى في، حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ، فأملاه عليّ، وكتبتُه، قال: فإني أقسمت عليك لما أعرقت هذا البِرْذَوْنَ[2]، حتى تأتيني بالكتاب، قال: فركبت البرذون، فركضته حتى عرق، فأتيته بالكتاب، فإذا فيه – حدثني عبد الله بن عمرو ابن العاص: أنه سمع رسول الله ﷺ قال: "إن الله يبغض الفحش والتفحش..."[3]،

وقال عبد الله بن حَنش4: "رَأَيْتُهُمْ يَكْتُبُونَ عِنْدَ الْبَرَاءِ بِأَكُفِّهِمْ بِالْقَصَبِ"[5]، أي يملي رضي الله عنه لتلاميذه وهم يكتبون ما يسمعون. وكذلك شداد بن أوس رضي الله عنه كان يملي على نفر قدموا إليه بعد أن نادى على شباب حوله، فقال: أزوِّدكم حديثاً كان رسول الله يعلمنا في السفر والحضر؟ – فأملى علينا، وكتبناه –: "اللهم إني أسألك الثبات في الأمر..."[6]، وذكر ابن جريج أن نافعاً مولى ابن عمر رضي الله عنه كان يملي عليه الأحاديث فقال: "أتيت نافعاً فطرح لي حقيبته، فجلست عليها، فأملى علي في ألواحي"[7].

المسلك السادس: السؤال عن الراوي للتأكد من صحة ما يرويه

وعرض بعض الصحابة الرواية على النبي ﷺ في حياته ليطمئن من صحتها، فقال عمر رضي الله عنه: "يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ، وَأُمِّي، أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِنَعْلَيْكَ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ"[8]، وهذا في حال حياته ﷺ، وأما بعد ارتحاله إلى الرفيق الأعلى فقد كثرت التساؤلات بينهم أكثر من قبل، فعن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما قال له رجلٌ من بني ليث: إن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يأثِرُ هذا عن رسول الله ﷺ، فذهب عبد الله رضي الله عنه، ونافع معه، حتى دخل على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فقال: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ"، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأُذُنَيْهِ، فَقَالَ: أَبْصَرَتْ عَيْنَايَ،

1 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص:55.

2 أي الدابة. قال الكسائي: الانثى من البراذين برذونة. (الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، 1987م، (تحقيق: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار) دار العلم للملايين – بيروت، ج5، ص2078.)

3 أحمد، المسند، ح6514، و6872. إسناده ضعيف، رواه سالم بن سلمة الهذلي أبو سبرة وهو مجهول الحال، وروى عنه عبد الله بن بريدة قاضي مرو ثقة ثبت، والمتن صحيح أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا. (مسلم، المسند الصحيح، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، ح:11.)

4 عبد الله بن حنش الأودي الكوفي الخثعمي شهد صفين مع معاوية، روى عن البراء، وابن عمر، وشريح القاضي، والأسود، وغيرهم، وعنه: محمد بن جحادة، وشعبة، وسفيان، وأبو عوانة، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به. (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص257.)

5 الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص104.

6 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص465.

7 الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف (المتوفى: 277هـ)، المعرفة والتاريخ، ط2، 1981م، (تحقيق: أكرم ضياء العمري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2، ص704.

8 مسلم، المسند الصحيح، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، ح:31.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وَسَمِعَتْ أُذُنَايَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ.."[1]، وقوله "إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ" أراد ابن عمر رضي الله عنهما إزالة الشك من الخبر وأن يطمئن في نفسه، وأشار أبو سعيد بذكره السمع والبصر إلى التأكيد والتوثيق.

وأخرج مسلم رحمه الله عن عمرو بن عبَسة السلمي رضي الله عنه في حديث طويل أن أبا أمامة رضي الله عنه قال له: "يا عمرو بن عبسة، انظر ما تقول، في مقام واحد يعطى هذا الرجل؟!"، فقال عمرو: "يَا أَبَا أُمَامَةَ، لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَرَقَّ عَظْمِي، وَاقْتَرَبَ أَجَلِي، وَمَا بِي حَاجَةٌ أَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ وَلَا عَلَى رَسُولِ اللهِ، لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ، مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَبَدًا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ"[2] وهذا لا يستشكل على أصحاب الفهم والفطنة أن لا يرى التحديث إلا بما سمع الحديث مرات عديدة، بل يراد منه أن أبا أمامة استغرب وتعجب من روايته، فأراد أن يتأكد من حفظه وأنه كان متثبتاً في نقل هذا الكلام وأن قلبه وعاه له، ولم يطرأ عليه نسيان.

وقال عروة بن الزبير: إن ابن عمر رضي الله عنهما ذكر له أن النبي ﷺ قال: "إِنَّ اللهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ.." فذكره عروة لعائشة رضي الله عنها فأعظمت ذلك وأنكرته وقالت: أَحَدَّثَكَ أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابِلٌ، قالت له: إن ابن عمرو رضي الله عنه قد قَدِم فالقَه، ثم فَاتِحْهُ حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيتُه، فساءلتُه، فذكره لي نحو ما حدَّثني به في المرة الأولى، قال عروة: فلمَّا أخبرتُها بذلك قالت: ما أحسبه إلَّا قد صدق، أراه لم يزِدْ فيه شيئًا، ولم ينقص.[3] وليس معنى هذا أنها اتَّهمَتْه في روايته للحديث، لكنها خافت أن يكون اشتبه عليه، أو قرأه من كتب الحكمة، فتوهَّمه عن النبي ﷺ، فلما كرَّره مرةً أخرى وثبت عليه، غلب على ظنها أنه سمعه من النبي ﷺ.[4]

المسلك السابع: النظر إلى أحوال الرواة

لا يقام التنقير والتمحيص بأحوال الرواة إلا بالتحرّي والتفتيش عنهم، لأن الكذب والوضع يفهم من قرينة حال الراوي وليس فقط المروي، كما قاله ابن الصلاح[5]. وهذه قاعدة تعلمها الصحابة من النبي ﷺ في رواية الحديث، وذلك بالبحث عن أحوال الرواة وأفعالهم وأوصافهم، قال عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَّابِينَ فَاحْذَرُوهُمْ"[6]

وقد أنار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الطريق أمام من جاء بعده فقال: "إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا، أَمِنَّاهُ، وَقَرَّبْنَاهُ.."[7].

1 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، ح:2176. مسلم، المسند الصحيح، كتاب المساقاة، باب الربا، ح:1584.

2 مسلم، المسند الصحيح، كتاب الصلاة والمسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة، ح:832.

3 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ح:7307. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، ح:2673. واللفظ لمسلم.

4 ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج: 16، ص:225.

5 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص:203.

6 مسلم، المسند الصحيح، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح:1822.

7 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الشهادات، باب الشهداء بالعدول، ح:2641.

وهذا المسلك كان أكثر وضوحاً في مرحلة صغار الصحابة والتابعين حيث ظهرت فيها الفتن والبدع والكذب على رسول الله ﷺ، ولم يكن ذلك من قبل، قال ابن سيرين رحمه الله: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"[1].

وأكّد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما التثبت في حمل الحديث وعدم قبول رواية المجهولين والضعفاء فقال: "إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ"[2].

وقال إبراهيم النخعي: " إنما سُئل عن الإسناد أيام المختار"[3]، وقال خيثمة بن عبد الرحمن: "لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المختار فاتهموا الناس"[4]، والمختار الثقفي قُتل في سنة سبع وستين[5]، ومرحلة صغار الصحابة رضي الله عنهم كانت مرحلة نشأة تأسيس الإسناد والانتقاء، واجتناب الرواية عن الكذابين والمجهولين، ويدل على تحرّيهم في الإسناد مجيء رواية صحيحة في إسناد واحد عن أربعة من الصحابة، كل منهم يروي عن الآخر في نسق[6].

وفي قول شعبة رحمه الله: "اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى، فإنه رجل شريف لا يكذب".[7] فالرجل له دوافع تمنعه أن يكذب، كمنزلة عالية وخصال ممدوحة بين الناس فلا يلتفت إلى الكذب. ويشهد أيضاً على تحرّيهم في الرجال قول إبراهيم النخعي رحمه الله: "كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته وإلى صلاته وإلى حاله، ثم يأخذون عنه"[8].

ومما يجدر ذكره من هذا القبيل قول أبي العالية (ت:90هـ) من كبار التابعين: "كنا نأتي الرجل، لنأخذ عنه، فننظر إذا صلى، فإن أحسنها، جلسنا إليه، وقلنا: هو لغيرها أحسن. وإن أساءها، قمنا عنه، وقلنا: هو لغيرها أسوأ"[9].

المسلك الثامن: الرحلة للتثبت من الرواية

وبعد وفاة النبي ﷺ اهتم الخلفاء بتبليغ العلم ونشره فأرسلوا فقهاء الصحابة والتابعين إلى مختلف الأمصار ليفقّهوا أهلها ويرابطوا في الثغور، وهذا نتج عنه رحلات علمية طويلة لتحصيل العلم وأخذ الحديث ليسمع من راويه مباشرة، فكانت لهذه الرحلات

1 مسلم، المسند الصحيح، المقدمة، باب في أن الإسناد من الدين، ج1، ص15.

2 مسلم، المسند الصحيح، المقدمة، باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم، ج1، ص13.

3 أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج:3، ص:380.

4 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:130.

5 المختار هو ابن أبي عبيد الثقفي لأبيه صحبة، ولد سنة الهجرة وليس له صحبة، خرج على أولاد علي بن أبي طالب وانضم إلى عبد الله بن الزبير في أول أمره ثم تظاهر بعد ذلك بالمطالبة بدم الحسين بن علي رضي الله عنهما، ثم ادعى في آخر أيامه أن الوحي ينزل عليه، وإليه تنسب فرقة المختارية المتفرعة من الكيسانية التي تقول بأن الإمام بعد علي رضي الله عنه ابنه محمد ابن الحنفية، وأنه حي وسيظهر في آخر الزمان، ويغلو بعضهم فيزعم ألوهيته، وقد قتل المختار على يد مصعب بن الزبير سنة (67 هـ). (ينظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص: 94)، لسان الميزان (6 / 6 – 7).

6 أخرجه البخاري عن طريق الزهري أنه قال: أخبرني السائب بن يزيد، ابن أخت نمر، أن حويطب بن عبد العزى، أخبره أن عبد الله بن السعدي، أخبره أنه قدم على عمر في خلافته، فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس.." والسائب وحويطب وابن السعدي وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم اجتمعوا في سند واحد. (البخاري، الجامع الصحيح، ح:7163.)

7 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج:1، ص:512.

8 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:128.

9 الدارمي، السنن، باب في الحديث عن الثقات، ح:437.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أسباب كثيرة وأهداف عديدة؛ منها التثبت من صحة الرواية وإتقانها، فقد أخرج أبو داود رحمه الله عن عبد الله بن بريدة، أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فَضالة بن عبيد وهو بمصر، فقدم عليه، فقال: أما إني لم آتك زائراً، ولكني سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله ﷺ رجوت أن يكون عندك منه علم، قال: وما هو؟ قال: كذا وكذا... الحديث"[1]

وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنه: "بلغني حديث عن رجل سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيراً، ثم شددت عليه رحلي، فسرت إليه شهراً، حتى قدمت عليه الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج يطأ ثوبه فاعتنقني، واعتنقته، فقلت: حديثاً بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في القصاص، فخشيت أن تموت، أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "يحشر الناس يوم القيامة... الحديث"[2].

ورحل أبو أيوب الأنصار إلى عقبة بن عامر بمصر فقال: "إني سائلك عن أمر لم يبق ممن حضره مع رسول الله ﷺ إلا أنا وأنت، كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في ستر المؤمن... الحديث"[3].

وهذه الأمثلة تظهر حرص الصحابة في طلب السماع من صاحب القصة والتثبت من رواياته، ولا شك أن هذه الرحلات قد ساهمت في تعزيز التحقيق العلمي والأمانة العلمية في التحمل والأداء في عصرهم، وامتدت إلى عصر التابعين خاصة الذين ساروا على دربهم. وأشار ابن عباس إلى الحرص على الرحلة في طلب العلم فقال: "زيد بن ثابت كان من الراسخين في العلم" وكان ابن عباس يأخذ له بالركاب[4].

المبحث الثاني: مسالك الضبط في مرحلة التصنيف

المتأمل في علم الحديث يظهر له أن الأحاديث لم تُجمع بين دفّتين في عصر النبي ﷺ وبعد وفاته، إلا صُحفاً كتبها بعض الصحابة في الفترة المبكرة، ولهم فيها مسالك ووسائل مميزة كما ذكرنا آنفا، وأرشد أصحاب النبي ﷺ تلامذتهم إلى كيفية صيانة الحديث ونقل الروايات كما تقدم ذكره، وأنهم وضعوا وسائل ظاهرة في ضبط التحمل والأداء فيما يتعلق بنقد الرجال والإسناد والتثبت في الأحاديث وتدوينها، وحثوهم على سماع العلم ووعيه وأدائه.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنّ مسالك ضبط الحديث وكتابته متلازمة، لم تنفصل الكتابة عن الضبط، سواء كان في مرحلة التدوين، أم كان في مرحلة التصنيف، ومن أهم ما يميز مرحلة ما بعد كتابة الحديث أن الكتب أصبحت متداولة في أيدي الناس، لذلك قال الأوزاعي رحمه الله: "كان هذا العلم شيئاً شريفاً إذ كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه، فلما صار إلى الكتب ذهب نوره وصار إلى غير أهله"[5]، فكان جيل الصحابة غالباً ما يكتبون الصحف والأجزاء لأنفسهم، وأما الكتابة في مرحلة التصنيف فقد

1 أبو داود، السنن، كتاب الترجل، ح:4160. والدارمي، السنن، باب الرحلة في طلب العلم، واحتمال العناء فيه، ح:591. وأحمد، المسند، ح:23969. إسناده صحيح.

2 أحمد، المسند، ح:16042. والحاكم، المستدرك على الصحيحين، ح:8715. والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص252، ح:1686. وإسناده حسن من أجل عبد الله بن محمد بن عقيل صدوق فى حديثه لين، وروى عنه القاسم بن عبد الواحد المكي وهو صدوق أيضا.

3 أحمد، المسند، ح:17474. الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: 219هـ)، المسند، ط1، 1996م، (تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ)، دار السقا، سوريا، ج1، ص373، ح:388. إسناده صحيح.

4 الذهبي، سير أعلام النبلاء ج:2، 437، وتذكرة الحفاظ، ج:1، ص:28.

5 الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص:64.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

صارت فيها الكتب مصادرَ يُرجَع إليها للفتيا والفقه والتفتيش في رجال الحديث، والبحث في متونه بمعنى أوسع مما قبل التدوين. وعلى ذلك فقد بدأت تظهر مسالك للمحدثين في ضبط التحمل والأداء في هذه المرحلة أكثر من قبلها –أي: بعد تداول الكتب في أيدي الناس– ويستطيع الباحث أن يجمل هذه المسالك في النقاط التالية:

المسلك الأول: استنساخ الأصل ومقابلته

يجدر بنا في هذا القسم معرفة كلمة "الأصل" فلها أوجه مختلفة[1] في علم الحديث، لا حاجة لذكرها هنا، وسأقتصر على ما يهمنا في هذا المسلك، وهو النسخة الأم من الكتاب، كنسخة المؤلف التي كتبها بيده وأثبت عليها أسانيده وشيوخه ومسموعاته وإجازاته، أو النسخة التي أملاها على بعض تلاميذه، ثم قرأها هو، أو قُرِئت عليه، وأجازها، فهو يحدث لتلاميذه منها.

ولا يمكن تحديد زمن معين لظهور استنساخ الأصول الحديثية أول مرة، إلا أننا نستطيع أن نتصور بدايتها في عصر الصحابة، فإنهم – رضي الله عنهم – قيدوا الأحاديث أولاً ثم اعتنوا بها، وظهرت بين أيديهم الصحائف والأجزاء المسموعات من النبي ﷺ، لذلك نستطيع أن نعتبر تلك الأجزاء أصولاً مكتوبة، كما وقع لأبي هريرة رضي الله عنه؛ قال ابن أمية الضمري: تحدثتُ عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني قد سمعتُه منكَ؟ فقال: إن كنت سمعتَه مني فهو مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتبًا كثيرة من حديث رسول الله ﷺ فوجد ذلك الحديث"[2].

ثم سار التابعون على هذا المسلك في حفظ الأصول واستنساخها ومقابلة الفرع على الأصل، فقد قال أبو يحيى الكناسي: "كان مجاهد يصعد بي إلى غرفته فيخرج إليّ كتبه فأنسخ منها"،[3] وقال خلف بن تميم: أتيت حيوة بن شريح (158هـ) فسألته، فأخرج إليّ كتاباً، قال: "اذهب فانسخ هذا واروه عني، قلت: لا نقبله إلا سماعا، قال: كذا أفعل بغيرك، فإن أردته، وإلا فذره قال: فتركته"[4]. وهذا واقع قبل أن تشيع قواعد وضوابط استنساخ الأصول التي لا يحتج بها إلا إذا قابل الفرع بأصل الشيخ أو بعرضه عليه ثم يصحح فرعه، لأنه لا يؤمن من السقط والتحريف والتصحيف في الفرع إذا لم يقابله على أصله، لإزالة الشك والارتياب فيه[5].

وكان طالب العلم ينسخ الجزء قبل المجلس أو يشتري[6] بعضهم النسخة من السوق التي يتوقع أن يقرأها في ذلك المجلس، فيسمع في كتابه ويصحح نسخته، أو كان الشيخ يملي عليهم فهم يكتبون، أو كان بعض الشيوخ يقرأ عليهم كتاباً ثم يلقيه إليهم فيكتبونه، ولم ينظروا في الكتاب في أثناء التحديث[7]. وقد روي عن ابن معين: أنه سئل عمن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز أن يحدث بذلك؟ فقال: أما عندي فلا يجوز، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم[8].

1 ينظر: القطامي، كفاح صبري (2020)، أثر أصول الراوي في الجرح والتعديل، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية جامعة غزة، ص5.

2 ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ص:151.

3 الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص:105.

4 الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص:441.

5 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:275.

6 على سبيل المثال: قيل له يحيى بن معين– وذكر له عبد المنعم بن إدريس–: قد سمع من معمر وابن جريج؟ فقال: لم يسمع من معمر قط، أخبرني قرط بن حريث أنه رآه يلتقط هذه الكتب يشتريها من السوق. (ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا (ت: 233هـ)، تاريخ ابن معين، ط1، 1985م، (تحقيق: محمد كامل القصار) مجمع اللغة العربية – دمشق، ج1، ص66.)

7 ينظر: المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد العتمي اليماني (ت: 1386هـ) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط2، 1986م، المكتب الإسلامي، ج1، ص302.

8 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:238.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وأفضل المقابلة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه، وهذا أحوط وأتقن من الجانبين.[1] ومن الصور الأخرى في كيفية اعتماد النسخة التي يمليها الشيخ أن يكتب أحد التلاميذ ما يمليه الشيخ، وينظر الباقون فيما يكتب، وإذا كان الكاتب مأموناً في نفسه موثوقاً بضبطه ربما تركوا النظر في الكتاب اعتماداً عليه في ذلك، وبعد فراغه من الكتابة يختمون على الكتاب ويكتب أساميهم عليه حتى ينسخونه[2] وهذا يسمى الطباق أو التسميع عند المحدثين.

وفي وقت مبكر أدرك المحدثون أهمية المقابلة على الأصل، فهذا هو هشام بن عروة قال: قال لي أبي: "أكتبت؟ قلت: نعم قال: عارضت؟ قلت: لا قال: لم تكتب"[3] وهذه القصة قبل سنة 94 هـ أي قبل وفاة عروة، وكان له كتب أيضاً فأحرقت كتبه يوم الحرة.[4] وعن يحيى بن أبي كثير قال: "من كتب ولم يعارض، كان كمن خرج من المخرج ولم يستنج"[5]، وهذا تشبيه ليس بجيد إن صح مع أنه يبدي لنا أهميتها.

ولا بد من التنويه إلى أن هذا ليس فقط في أثناء الرواية أو بعدها أنهم يأخذون من الأصول، بل كانوا يفتشون في كتب الشيخ هل هي مضبوطة مقيدة؟ لأن أهل الحديث مدحوا أصحاب الشكل والتقييد لما في كتبهم وقدّموهم على غيرهم، قال الشافعي رحمه الله: "إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له الصحة"[6].

المسلك الثاني: العرض على الشيخ

ومن المسالك التي سار عليها المحدثون في ضبط التحمل والأداء أنهم عرضوا على شيوخهم الفروع المنسوخة من أصل الشيخ، أو الأحاديث التي حفظوها عنهم لتثبيت وتصحيح الكتاب، أو تصحيح النطق ليكون نطقاً سليماً، وبعد أن انتشرت كتابة الحديث بين الطلاب، لفت ذلك نظر الشيوخ إلى متابعة ما يكتبه الطلبة، ليصححوا لهم ما كتبوا عنهم، ومن ذلك كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لما عمي أتاه ناس من أهل الطائف، ومعهم علم من علمه أو كتب من كتبه، فجعلوا يستقرؤونه وجعل يقدم ويؤخر، فلما رأى ذلك قال ابن عباس: إني قد تَلِهْتُ[7] من مصيبتي هذه، فمن كان عنده علم من علمي أو كتب من كتبي فليقرأ علي".[8] فهنا يظهر أن ابن عباس رضي الله عنهما لما عمي أصبح يروي الحديث بالمعنى، لذلك جاء بالحديث الواحد بألفاظ مختلفة، لذلك نجده أنه قد استثبت من كتب طلابه من قراءتهم. وقال الإمام الأوزاعي: "كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يُعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا به، وما أنكروا تركنا"[9].

وقال جرير بن حازم لأيوب السختياني: "كنتَ تكره أن تكتب الأحاديث عنكَ ثم أراهم اليوم يعرضون الكتب عليكَ فتُقوّمها لهم، فقال: إني على رأيي الأول، ولكن ما كتبوا عني كان أن يعرضوها علي فأقوّمها لهم أحب إليّ من أن أدعها في أيديهم – يعني

1 ينظر: العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص:210.
2 ينظر: الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص:239.
3 الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص:544.
4 ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ص:326.
5 الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص:544.
6 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:279.
7 قوله: «تلهت من مصيبتي» بمعنى: تحيَّرتُ. ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة ج1، ص:354.
8 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:262.
9 الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص:318.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

يقول لا يكتبوا عني الخطأ"[1]، فتقويمه لهم بيده دلالة على اهتمام أيوب بن أبى تميمة رحمه الله بما كتب عنه تلاميذه رغم كراهته الكتابة.

وقيل لنافع رحمه الله مولى ابن عمر: إنهم قد كتبوا حديثك، قال: "فليأتوني حتى أُقِيمه لهم"[2]، وكان أصحابه يقرؤون عليه الكتاب الذي سمعه من ابن عمر في صحيفة[3].

وكان من عادة الشيوخ أنهم إذا حصلوا على نسخة أو كتاب عرضوه على المحدثين لكي يتثبتوا ما فيه، ويأخذوا سماع المحدث منه مشافهةً، سواء كانت هذه النسخة للمحدث أم لا، قال يحيى بن حسان: "جاء قوم، ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فجئت إلى ابن لهيعة فقلت: هذا الذي حدثت به ليس فيه حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط، فقال: ما أصنع يجيئوني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به" وعلّق على هذا الخطيب قال: "وكان عبد الله بن لهيعة سيئ الحفظ واحترقت كتبه، وكان يتساهل في الأخذ، وأي كتاب جاؤوه به حدث منه، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه"[4]، ولهذه الغفلة الشديدة تُركت معظم أحاديث ابن لهيعة، فكان حاله كحال رشدين بن سعد حيث إنه كان لا يبالي فما دفع إليه يقرؤه.[5]

وقال إسحاق بن راهويه: "كنا عند جرير فأتاه رجل برقعة فقال له: يا أبا عبد الله تقرأ عليّ هذا الحديث، قال: وما هو؟ قال: خِرْبِزٌ عن رقبة، قال: "ويحك، أنا جرير، حدثنا رقبة"[6] وبهذه الأمثلة يتبين لنا أهمية العرض على الشيخ، حيث بها يحصل التمييز بين الضعفاء والمتروكين وأهل الضبط والإتقان، وليس هو فقط وسيلة تنقيح الكتاب من التصحيف والتحريف ونطق الراوي.

المسلك الثالث: العرض على أصحاب النحو واصلاح الخطأ عندهم

معلوم أن موضوع علم النحو يبحث في الكلمات العربية من حيث إعرابها وبناؤها، فهو يصون اللسان عن الخطأ وخصوصاً في كتاب الله عز وجل وفي كلام رسول الله ﷺ، ومن الذين اهتموا بهذه المسألة أول مرة هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه حينما سمع اللحن من ألسنة الناس وفتح لأبي الأسود الدؤلي (69هـ) الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه،[7] فكأن الإمام علي رضي الله عنه رأى هذه الحاجة عندما كثرت الفتوحات ودخل غير العرب كالعجم والبربر وغيرهم في العرب لأنهم لم يكون يدوّنون تلك العلوم بل يتناقلونها جيلاً بعد جيل، فأصبح اللسان غير مستقيم خاصة في بلاد العراق، وكان أبو الأسود والياً لعلي بن أبي طالب، فعندما خرج عبد الله بن عباس من البصرة استخلفه عليها[8].

1 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:240.

2 السمعاني، أدب الاملاء والاستملاء، ص:78.

3 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:5، ص:99.

4 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:152.

5 ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج:3، ص:150.

6 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:286.

7 ينظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، (ت: 351هـ)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة القاهرة، ص:6. والزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص:21.

8 ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج:7، ص:69. ثم خَلَفَ أبا الأسود في هذا العلم؛ عنبسةُ الفيل وميمونُ الأقرن ويحيى بنُ يعمر وأبو عمر بن العلاء والأخفش الكبير ثم الخليل بن أحمد، ففاق الخليل من كان قبله ولم يدركه أحد بعده، ثم أخذ عنه سيبويه وجمع العلوم ثم جاء الكسائي والفراء والأصمعي ومعمر بن المثنى والقاسم بن سلاّم8 فكان هؤلاء أعلم الناس بكلام العرب وأفصحهم. (ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي

ومن الجدير بالذكر هنا أنه كانت هناك علاقة قوية بين المحدثين وأهل اللغة، فأهل الحديث قبل رواية الحديث كانوا يلزمون أصحابهم بتعلم النحو، وفي ذلك قال وكيع بن الجراح: "أتيت الأعمش أسمع منه الحديث وكنت ربما لحنت، فقال لي: يا أبا سفيان تركت ما هو أولى بك من الحديث، فقلت يا أبا محمد وأي شيء أولى من الحديث؟ فقال: النحو، فأملى عليَّ الأعمش النحوَ ثم أملى عليّ الحديث"[1]. ومثّل حماد بن سلمة رحمه الله الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها[2]، وكان سيبويه يستملي الحديث على حمّاد بن سلمة، وجاء سيبويه إلى الخليل بن أحمد فشكا إليه حمادَ بنَ سلمة قال: سألته عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعُفَ؟ فانتهرني وقال لي: أخطأت إنما هو رَعَفَ – يعني بفتح العين –، فقال له الخليل: "صدق أتلقى بهذا الكلام أبا سلمة!"[3]، وكان سيبويه يصحب أهل الحديث، ثم ترك مجلس حماد بسبب تعييبه له ولزم الخليل حتى برع في اللغة.[4] ومن الذين أشاروا إلى تعلم النحو وإصلاح الخطأ في اللسان: المغيرة بن عبد الرحمن، قال ابنه عياش: "جاء الدراوردي إلى أبي يعرض عليه الحديث فجعل يقرأ ويلحن لحناً منكراً فقال له أبي: ويحك يا دراوردي أنت كنت بإقامة لسانك قبل هذا الشأن أحرى"[5].

ونشط منذ بداية القرن الأول اهتمام المحدثين بالنحو والعربية في الأحاديث صيانةً لها من التحريف والتصحيف واللحن، وكان الإصلاح يتم من قبل المحدث الذي يتقن اللغة، وربما كان المحدث يفوض الأمر إلى عالم لغوي من أصحابه، وكان الأوزاعي يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصححها[6]. وسمع الأصمعي شعبة وهو في مجلسه يقول: " فيسمعون جرش طير الجنة " قاله بالشين المعجمة، فقال له الأصمعي: جرس – يعني بالمهملة – فقال شعبة: "خذوها عنه فإنه أعلم بهذا منا".[7] وقال أبو حاتم سهل بن محمد: "كان عفان بن مسلم يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو فيعرض عليهم الحديث يعربه، فقال له الأخفش: "عليك بهذا – يعنيني – وكان بعد ذلك يجيء إلي حتى عرض علي حديثاً كثيراً"[8]

وثمة شواهد كثيرة تؤكد الاتجاه عند أهل الحديث في تصحيح ألحان أو أخطاء لغوية تقع في الحديث بسؤال أهله. وعن ابن المبارك قال: "إذا سمعتم مني الحديث، فاعرضوه على أصحاب العربية ثم أَحكِموه"[9]. وسمع سعيد بن شيبان – وكان عالماً بالعربية – سفيان بن عيينة وهو يقول: تَعلَق من ثمار الجنة – بفتح اللام – فقال له تَعلُق، يعني بضمها من علَقَ يعني بفتح اللام، فرجع ابن عيينة إليه[10]، وهذا يفيدنا أيضاً وجود الأمانة العلمية والإنصاف عندهم، حيث إنهم كانوا يسألون أهل الاختصاص أهلَ اللغة،

(ت: 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م، ص:428.)

1 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص:26.

2 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص:26.

3 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص:27.

4 ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:14، ص:99.

5 الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص:26.

6 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:255.

7 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:256.

8 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:256.

9 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:255.

10 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:255.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وكذا سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: "سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأُخطئ"[1].

المسلك الرابع: الاستثبات

ومن المسالك التي سار عليها المحدثون: التثبت في الرواية، فإنهم كانوا لا يحدثون إلا بما يجيدون حفظه، فإذا طُلب من الراوي أن يروي حديثاً، وكان لا يحفظه أو شك فيه، أو إذا وجد في أصل كتابه كلمة غريبة أو غير مقيدة وأشكلت عليه، أو سُئل عن حديث، فإنه لا يرويه حتى يتثبت من كتبه أو من أقرانه أو من شيوخه، إلى غير ذلك من الوسائل التي تساهم في تدقيقه في الرواية، وهذا يعكس جهده في الضبط والإتقان.

ومثل هؤلاء الرواة لا يوصفون بسوء الحفظ، لأنهم يرجعون إلى الأعلم أو من عنده علم فيه، وهو متيقظ غير مغفل في روايته، لأن الراوي لا يرتاح بما تعرض في صدره أو كتابه من نسيان وغلط، ويتوقف عما عارضه الارتياب فيه، فحينئذ يلجأ إلى طريقة تؤدي إلى استثبات ما رواه، وقد حاولت استنتاج بعض الصور لهذه الطرق فكانت كالآتي؛

أولا: الاستثبات من تلميذ الشيخ وأخذ الحديث منه ولو كان نازلاً

وفي هذه الصورة إذا رأى الراوي بدء اختلاط شيخه بأسباب مختلفة أو ذهبت كتب الشيخ منه أو كان الراوي لم يتيقن حفظه حالَ وقت التحمل، أو شك في جزء من الحديث، ثم وجد الطالب مَن هو أحفظ منه لتلك الرواية من ذلك الشيخ نفسه بحديثه، فإنه ينزل في روايته فيتحمل ممن هو أصغر طبقةً منه إذا كان حافظاً متقناً، لما له من مزية في ذلك الشيخ، كأن يكون من أثبت وأحفظ تلامذته، أو من ملازميه إلى غير ذلك.

ومن أمثلة ما رواه الطالب عن شيخه، ثم شك في حفظه واستثبته ممن هو دون شيخه:

قال يحيى القطان: "كان سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش"[2] وهؤلاء التلامذة الملازمون المدارسون للمكثرين، كانوا يتقنون أحاديث شيوخهم، ويعرفون أسانيدهم ومتونهم أكثر منهم بالتميز والعبقرية الفذة فيهم. وفي ذلك قال زائدة: "كنا نأتي الأعمش فنكتب عنه، ثم نأتي سفيان فنعرض عليه، فيقول لبعضها: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: إنما حدثناه الآن فيقول: اذهبوا إليه فقولوا له، فنذهب إليه فنقول له، فيقول: صدق سفيان، فمحاه"[3].

وقال عفان: "كنت أكون عند شعبة فأكتب عنه في ألواحي، ثم أمُرُّ بيزيد بن زريع وهو يحدث فأمحوا حديث شعبة وأكتب حديث يزيد وهو أثبت الناس"[4]، ويزيد كان ينتهي إليه التثبت في البصرة، وهو من أحذق الناس عن شعبة.

ثانيا: الاستثبات من كتاب غيره أو من حفظه

ومن صور الاستثبات من أجل صيانة الحديث وصفاء الرواية استثباته من كتاب غيره أو حفظه، ومثاله ما أخرج أبو نعيم بسنده عن داود بن قيس، عن عبد الجليل الفلسطيني، عن عمه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من كظم غيظاً، وهو يقدر على نفاذه، ملأه الله أمناً وإيماناً..." قال ابن قيس: فلم أثبته حتى استثبته من ابن عجلان.[5] وعثرتُ على هذه الرواية لابن عجلان عند

1 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص:376.

2 الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:10، ص:233.

3 الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:10، ص:233.

4 ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص:256.

5 أبو نعيم، معرفة الصحابة، ح:7129. وإسناده ضعيف، رواه عبد الجليل الفلسطيني عن عمه وكلاهما مجهولان، ولكن قول داود بن قيس صحيح، لأنه

الطبراني فأخرج هذا الحديث بسنده عن محمد بن عجلان عن فروة عن سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعاً مثله.[1] ومن كلام ابن قيس نفهم أنه تحمل الرواية ولم يتيقنها فأثبت لفظها عن ابن عجلان وتبع إسناده، وقال أحمد بن حنبل: "داود بن قيس مثل ابن عجلان في الثقة"[2].

وقال إبراهيم الحربي: "كان أبو عاصم النبيل إذا حدث عن ابن جريج وغيره من أصحابه جاء مستوياً، وإذا حدث عن سفيان أخطأ لأنه لم يضبط عنه، فكان إذا أَخرجَ المجلسَ وجّه به إلى علي بن المديني لينظر فيه ويصلح خطأه".[3]

ومثال آخر فيه أن عبد العزيز بن محمد ذكر لسهيل بن أبي صالح حديثاً، فقال: أخبرني ربيعة، وهو عندي ثقة، أني حدثته إياه، ولا أحفظه، قال عبد العزيز: "قد كان أصاب سهيلاً علة أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه، وكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه"[4] وسهيل وربيعة الرأي كانا قرينان فكلاهما رويا عن أبي صالح ذكوان بن عبد الله عالم المدينة، وأن سهيلاً اعتمد صاحبه في ذلك الشيخ.

وقد يحتاج الراوي اليقظ إلى النظر في كتاب شيخه أو غيره، لأن قد يَدرُسُ من كتابه لفظٌ أو يصيبه بلل، أو أكلُ أَرَضَة، إلى غير تلك الأسباب التي تجبره على استدراكه من كتب شيخه أو من غيره بغرض التحقق والاستثبات، ولكن ينبغي التنبيه هنا أن الكتاب الآخر الذي يستثبت منه هذا الراوي يجب أن يكون مسموعاً من الشيخ نفسه، أو معروضاً عليه.

فقد قال أبو زكريا: "قلت لنعيم بن حماد – وكان لي أخاً وصديقاً –: "كنا جميعاً بالبصرة، فلما قدمت مصر بلغني أن نعيماً يأخذ كتب ابن المبارك من غلام يكون بعسقلان، قال أبو زكريا: وقد رأيت هذا الغلام، وكان خاله سمع هذه الكتب من ابن المبارك، فجاءني نعيم يوماً بمصر فقلت له: بلغني أنك تأخذ كتب ابن المبارك من غلام سمعه خاله من ابن المبارك فتحدث بها، فقال لي: يا أبا زكريا، من كنت أظن أنه يتوهم عليَّ شيئاً من ذلك؟ ما كنت أحسب أنك أنت تتوهم عليَّ شيئاً من هذا، إنما كتابي أصابه ماء فدرس بعضه، فأنا أنظر في بيان هذا، فإذا أشكل عليَّ حرف نظرت في كتابه، ثم أنظر في كتابي فأعرفها، فأما أن أكتب منه شيئاً لا أعرفه، أو أصلح منه كتابي، فمعاذ الله "[5].

وقد يستثبت المحدث كتابه بعد السنوات الطويلة أو بعد الإعارة بالنظر فيه أله أثر تغيير من زيادة أو نقصان أو تبديل لكي تسكن نفسه بروايته عنه. ولا بد من التنويه إلى أن الراوي عندما يستثبت من كتاب غيره في شكه في شيء، يجب عليه التأكد من صحة تلك النسخة التي يستبث منها، كي تسكن نفسه إليها ويطمئن لذلك. لأنه قد يقع في أوهام بسبب الطرف الذي أخذ عنه وليس منه وهذا قد يكون من الكتاب أو من طرف المأخوذ عنه.

وكان بعض السلف يبين ما ثبّته فيه غيره، فيقول: حدثنا فلان وثبتني فلان، وهذه الحالات تندر في الأسانيد في حال الراوية ولم يفصلها أهلها في تعابيرهم، إلا أن مثل أحمد وأبي عوانة وغيرهما كان يحسن أن يبين ممن ثبّته.[6]

المسلك الخامس: استفهام الطالب من الجليس والمستملي

ثقة فاضل، ومن روى عنه فهم الثقات.

1 الطبراني، المعجم الأوسط، ح:9256. إسناده حسن من أجل إبراهيم بن أدهم وهو صدوق.

2 الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج:3، ص:103.

3 ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص:88.

4 ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:222.

5 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص:254.

6 ينظر: العراقي، التبصرة والتذكرة، ج:1، ص:517.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ومن المسالك التي لجأ إليها المحدثون أيضاً في وقت التحمل استفهامهم في المجالس من جلساء الشيخ، ليتمكنوا من ضبط الحديث، فلا غرابة من استعانتهم بمن يحضر مجالس الشيخ من أهل الحفظ والمعرفة، والاستفهام يختلف عن الاستثبات في تمكين الحديث، فيستفهم في حال التحمل غالباً، بينما الاستثبات قد يكون بعد سنين من الرواية.

وقبل أن أشرع في ذكر الأمثلة، ينبغي أو أوضح المقصود بالجليس في هذا الباب، فهو من لازم الشيخ مدةً ما، فصار عارفاً بأحاديثه، بسبب كثرة مجالسته له وسماعه منه، وصار على دراية بمنهجه وأساليبه، وبهذا التعريف يخرج الغرباء الذين لم يلازموا الشيخ، وكذلك الضعفاء غير المتقنين لحديثه، وهناك أثر واضح لمن لم يتقن فيه.

ولا شك أن كثرة المجالسة للشيوخ أحد المرجحات للحديث في المخالفة أو التفرد، والجليس يكون ممن يُعتمد في شيخه لميزة له في الضبط والإتقان عنه فينتخب من أحاديث الشيخ أو يكون صديقاً له فيُكثِر معه المذاكرة والمدارسة، أو كونه مقدماً لدى الشيخ في الإملاء فيملي على الطلبة إلى غيره، ولذلك يتفاوت جلساء المحدث في التلازم والضبط. وكذلك لا يشترط في الجلساء الاشتراك في السن والإسناد.

واختلف المحدثون فيمن لم يسمع كلام الشيخ، وإنما أخذ سماعه ممن يُبلّغ عنه، أو من جليسه وغيره، هل يرويه عن الشيخ مباشرة، أو يرويه عن المستملي أو الجليس عن الشيخ؟ فعامَّة المحدثين على جواز الاستفهام من الجليس والمستملي، ثم روايته عن الشيخ مباشرة[1]، وهو الذي جرى عليه العمل، أما مذهب عدم جوازه فإنه يعسر على الرواة، ويُضيِّق عليهم في الرواية، خاصة في المجلس التي يكثر فيها الزحام، فلا بد حينئذٍ للراوي من ضبط كلام الشيخ، فيسأل مَن يُعتمَد عليه فيخبره بما فاته أو ما لم يسمعه. فمن أمثلة من أجاز ذلك:

وقال أبو زرعة الدمشقي: حدثني أحمد بن أبي الحواري قال: استفهمت ابن إدريس كلمة من حديث فأفهمنيها بعض أصحاب الحديث، فقلت إني أحب أن أسمعه من فيه، فقال عبد الله "هو كما قال لك، كذلك كنا يأخذ بعضنا عن بعض"[2].

وقال حماد بن سلمة: "ربما خفي علينا الحرف فنسأل أصحابنا ما كان فيخبرونا فنكتبه".[3] وقد تتسع مجالس المحدثين للآلاف من الطلبة، فقد ذكر عمر بن حفص أن عاصم بن علي كان في مجلس قد عظُم فيه الجمعُ جداً، وهو يقول: حدثنا الليث بن سعد، ويستعاد، فأعاد أربع عشرة مرة، والناس لا يسمعون[4].

ومع ذلك كره بعض المحدثين استفهام الكلمة ممن حوله في المجلس كالجليس أو المستملي وغيره:

قال خلف بن تميم: "سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها، فكنت أستفهم جليسي، فقلت لزائدة: يا أبا الصلت، إني كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها، فقال لي: لا تحدث منها إلا بما تحفظ بقلبك وتسمع أذنك، قال: فالقيتها"[5]، وكذلك قال محمد بن عبد الله الموصلي: "ما كتبت قط من في المستملي، ولا ألتفت إليه، ولا أدري أي شيء يقول، إنما كنت أكتب عن في المحدث"[6].

1 ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص70.
2 الخطيب البغدادي، الكفاية، ص:72.
3 الخطيب البغدادي، الكفاية، ص:72.
4 ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:14، ص:171.
5 الخطيب البغدادي، الكفاية، ص:70.
6 الخطيب البغدادي، الكفاية، ص:70.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وذكر الأعمش أن حلقة إبراهيم النخعي كانت تتسع فيحدث بالحديث لا يسمعه من تنحى عنه، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال، ثم يروونه عنه وما سمعوه منه، وعلّق أبو زرعة على هذا الكلام فقال: "فرأيت أبا نعيم لا يعجبه هذا، ولا يرضى به لنفسه"[1].

وبناء على ما تقدم فإنه قد ظهر في كل هذه الحالات تورعُ واحتياط المحدثين، أما إذا كان الجليس متقناً لما يحدث به وضابطاً له ومختصاً بشيخه فلا بأس بالاستفهام منه، ولكن إذا بيّن الراوي أنه سمع بعض الألفاظ من الجليس أو المستملي في حالة الأداء كما فعله ابن خزيمة وغيره فهذا الأحوط[2]، وكذلك استحب الخطيب تبيينه فيما حصل فيه الاستفهام.[3].

المسلك السادس: الاستيعاب في التحمل

كانت مرحلة التصنيف تمثل مرحلة التجميع واستيعاب الأحاديث أيضاً أكثر من غيرها، بحيث لم يدع المحدثون سعياً جادّاً إلا بذلوه في تتبع طرق الحديث، وجمع المادة العلمية في الكتب الحديثية بأحجام هائلة، بكثرة الطلب وطول الرحلة والحرص على كتابته.

وعلّق الإمام الذهبي على سنة ثلاث وأربعين ومئة فقال: "وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريج التصانيف بمكة، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وغيرهما بالبصرة، وصنف الأوزاعي بالشام، وصنف مالك الموطأ بالمدينة، وصنف ابن إسحاق المغازي، وصنف معمر باليمن، وصنف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة، وصنف سفيان الثوري كتاب الجامع، ثم بعد يسير صنف هشيم كتبه، وصنف الليث بمصر، وابن لهيعة، ثم ابن المبارك، وأبو يوسف، وابن وهب، وكثر تدوين العلم وتبويبه"[4].

وكانت الحاجة في ذلك الوقت تدعو إلى عناية خاصة بجمع الطرق على طريقة الاستيعاب والتقصي في السطور والدواوين، ولم يكن اهتمام العلماء هو تكثير الشيوخ فحسب، بل كانوا يقيِّمون الرواة حسب مكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، ويعرضون مروياتهم على مرويات غيرهم، بهدف الوقوف على توثيق نص الحديث ورجاله، فإن هذا لا يظهر إلا برواية الغير، كما قال أيوب السَّختياني رحمه الله: "إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره"[5].

وهذا الاستيعاب لمرويات الراوي كان مهمّاً أيضاً فيما بعد عصر النقاد، حيث لا يمكن أن يُحكَم على راوٍ إلا من خلال استيعاب مروياته، وعرضها على مرويات الثقات، ولا تحصل هذه الفائدة في الحكم على الراوي إلا باستيعاب جميع مروياته وكتابتها، ولذلك نرى أنهم كتبوا الأحاديث على الوجه أي أخذوا المرفوع والموقوف والمقطوع من الأخبار، وقد نبه النقاد وأئمة العلل على هذا المسلك، ومنهم أبو حاتم الرازي فقال: "إذا كتبت فقمّش وإذا حدثت ففتّش"[6] والتقميش هو أخذ الحديث من كل شيء من الغث والسمين، الجيد والرديء، ويشهد على ذلك قول ابن المبارك: "حملت العلم عن أربعة آلاف شيخ، فرويت عن ألف شيخ"[7]، وكذلك قال الكرابيسي:

1 ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص:72.
2 ينظر: السيوطي، (ت: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج:1، ص:444.
3 ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص:70.
4 الذهبي، تاريخ الإسلام، ج:9، ص:13.
5 الدارمي، السنن، ج:1، ص496، ح:69.
6 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص:220.
7 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:8، ص:397.

قلت ليزيد بن هارون: يا أبا خالد، هذه المشيخة الضعفاء الذين تحدث عنهم؟ قال: "أدركت الناس يكتبون عن كلٍّ، فإذا وقعت المناظرة خصّلوا"[1].

أما الكذابون والوضّاعون، فأكثر الأئمة لم يكونوا يشتغلون بجمع رواياتهم واستيعابها، إلا ما روي عن بعضهم كيحيى بن معين، فقد كتب صحيفة موضوعة، وكان هدفه من ذلك هو معرفة هذه الأحاديث الموضوعة، حتى لا يلبِّس عليه ملبِّسٌ فيرويها واضعاً لها أسانيدَ رُواتُها ثقات، فيظنها من لا يعرفها أنها صحيحة[2].

المسلك السابع: التوسع في المذاكرة

لقد ذكرتُ مسلك المذاكرة والإملاء في قسم عهد الصحابة رضي الله عنهم، وتطرقتُ إلى منزلة المذاكرة في التثبت من الرواية، مبتدِأً بالصحابة، ثم سار التابعون وأتباعهم على منهج الصحابة فيه، وقام المحدثون بتطوير "المذاكرة" حيث تنوعت استعمالاتها وتعددت صورها في مرحلة التدوين والتصنيف، واستعمل المحدثون هذه الصور لحاجتهم إليها في جوانب عديدة في ضبط متن الحديث ورجاله.

وكانت المذاكرة في بداياتها على الأبواب الفقهية، وكانت هذه الطريقة من أكثر أنواع المذاكرة انتشارًا في القرن الثاني في طبقة التابعين وأتباعهم، وكانوا يجمعون أبواب العلم أو طرق حديثٍ من أمهات الأحاديث المشهورة في الأجزاء[3]، قال الخطيب البغدادي: "ويجمعون أبواباً يفردونها عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام، وعن مسانيد الصحابة أيضاً، فمنها: باب رؤية الله عز وجل في الآخرة، وباب الشفاعة، وباب المسح على الخفين، وباب النية في العبادات، وباب رفع اليدين في الصلاة، وباب القراءة وراء الإمام، وباب إفراد الإقامة..."[4]، وهذه الأحاديث كلها مشهورة بأسانيدها وطرقها، وهي طريقة التخريج على الأبواب. قال أبو داود الطيالسي: "كنا ببغداد وكان شعبة وابن إدريس يجتمعون بعد العصر يتذاكرون، فذكروا باب المجذوم، فذكر شعبة ما عنده، فقلت: حدثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد قال: كان معيقيب يحضر طعام عمر..."[5].

وقال علي بن المديني: "اجتمع سفيان الثوري وابن جريج فتذاكرا مس الذكر، فقال ابن جريج: يُتوضأ منه. وقال سفيان: لا يُتوضأ منه..."[6].

ومن أنواع المذاكرة: المذاكرة على الشيوخ، قال حماد بن زيد: "سمعت أيوب ويحيى بن عتيق وهشاماً يتذاكرون حديث محمد، فذكروا حديثاً فقال أيوب: هو كذا، وخالفه هشام ويحيى، ثم لم يقوما حتى رجعا إلى حفظ أيوب، قال فأراد أيوب أن يضع من نفسه فقال: وما الحفظ وإيش الحفظ، هذا فلان يحفظ، قال حماد رجل رأيته يُضحَكُ به.[7]

وقال أبو معاوية الضرير: " كان سفيان يأتيني هاهنا فيذاكرني حديث الأعمش، فما رأيت أحداً أعلم بحديث الأعمش منه.[8]".

1 الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص:417.
2 ينظر: الخطيب، الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع، ج:2، ص:192.
3 ينظر: أبو البصل، أنواع المذاكرة عند المحدثين أثارها والفوائد المترتبة عليها، ص337.
4 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص300.
5 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص112.
6 الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص92.
7 أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج2، ص465.
8 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص64.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ومن صور المذاكرة الدالة على توسعهم فيها – غير ما ذكرتُ من المذاكرة على الأبواب، والشيوخ –: المذاكرة على المسانيد، قال أحمد: "وقتَ التقينا على باب ابن علية، إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب، لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند، كنا نتذاكر الصغار وأحاديث الفقه والأبواب"[1].

ويؤيد هذا القول تأخر ظهور المسانيد عن المصنفات على الأبواب فيما بعدها، ثم لما صار العلماء يذاكرون بالمسانيد فشى هذا النوع من المذاكرة، وكيفية ذلك أن يذكر المحدث مسنداً من مسانيد الصحابة، فيذكر من يذاكره ما رواه من الأحاديث عن النبي ﷺ.[2] ولعل تأخر المذاكرة على المسانيد عن المذاكرة على الأبواب والشيوخ، سببه تأخر التصنيف على المسانيد، حيث يقال: إن أول من سلك طريقة التخريج على المسانيد هو نعيم بن حماد (ت:228هـ)، والله أعلم[3].

ومن صور المذاكرة: المذاكرة في أحاديث المدلسين، بقصد كشف نفي السماع أو إثباته للرواة المدلسين، وضبط ألفاظ التحمل والأداء لهم، قال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: "كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: "سمعت"، هي نحو من عشرة وإنما أحاديثه عن مجاهد عن أبي يحيى القتات وحكيم بن جبير وهؤلاء"[4]. ومن تساؤلات ابن شيبة يظهر اهتمام النقاد بتدليس المدلسين إذ كانوا يتذاكرون أحاديثهم للكشف عنها.

ومما ورد في ذلك من المدلسين هُشيم بن بَشير؛ قال أبو بكر الأثرم: "سمعت أَبَا عَبد اللَّهِ ذكر حديث هشيم عَنِ ابْنِ شُبرمة، عن الشعبي في الذي يصوم في كفارة ثم يوسر، فقال: لا أراه سمعه من ابن شبرمة. قيل لأبي عَبْد اللَّهِ: عَن أبي جعفر مُحَمَّد بن عيسى إنه يقول فيه: قال أَخْبَرَنَا ابْنُ شبرمة فكأنه تعجب، ثم قال: هذا قال لي إنسان إنه لم يسمعه وإنه عن رجل عَنِ ابْنِ شبرمة. قلتُ لأبي عَبد اللَّهِ: إنهم يغلطون عليه ويقولون في كثير من حديثه، وقلت له: ألا إن أبا جعفر عالم بهذا؟ فقال: نعم، أَبُو جعفر كيس فهم"[5]. وأشار الإمام أحمد إلى عدم سماع هُشيم بن بشير من أتباع التابعين عن ابن شبرمة، وأنه يكثر التدليس والإرسال الخفي وقد عُرف بذلك[6]، لذلك تذاكر أهل الشأن رواياته وتفحصوا فيما دلسه وأرسله.

ومنها؛ المذاكرة في الأحاديث المعلة، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي يا أبا حاتم، قَلَّ من يفهم هذا، ما أعزَّ هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلَّ من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه"[7].

ومنها؛ المذاكرة في الطبقات العلمية، وبه يُنظَر في منزلة أصحاب الشيخ فيمن كان سماعُه إملاءً أو سماعاً أو قراءةً أو إجازةً إلى غير ذلك، قال أحمد بن منصور الرمادي: "اجتمعتُ ليلةً مع ابن وارةَ، فذكرنا أصحاب شعبة، فقلت أنا: أبو النضر – يعني هاشم

1 أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج3، ص40.
2 ينظر: أبو البصل، أنواع المذاكرة عند المحدثين، ص355-356.
3 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص290.
4 مُغُلْطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج6، ص92.
5 المزي، تهذيب الكمال، ج26، ص261.
6 ابن حجر، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص47.
7 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج1، ص356.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

بن القاسم الليثي الخراساني – أثبتُ من وَهْب ابن جَرير، وقال هو: وَهْب أثبتُ. فغدونا على أحمد بن حنبل، فقال: أبو النضر كتب عن شعبة إملاء".[1] ولذلك يقولون في مثل هؤلاء "حديث فلان يشبه حديث الإملاء"[2] أي: يدل على التثبت والإتقان.

وذكر أبو عُبيد الآجُرِّي في سؤالاته أن أبا داود له كتاب في أصحاب الشَّعبي، فكان يملي على أصحابه[3].

ومنها أيضاً؛ المذاكرة على البلدان، قال أبو زرعة الدمشقي: "جاء رجل بغداديٌّ يحفظ إلى ابن جُوصا، فقال له ابن جُوصا: كلما أغربتَ عليَّ حديثاً من حديث الشاميين؛ أعطيتك درهماً. فلم يزل الرجل يلقي عليه ما شاء الله، ولا يغرب عليه، فاغتمَّ. فقال للرجل: لا تجزع، وأعطاه لكل حديث ذاكره به درهماً، وكان ابن جُوصا ذا مال كثير، سَأَلته عَن إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش فَحسن رِوَايَته عَن الشاميين، وَقَالَ: هُوَ فيهم أحسن حَالا مِمَّا روى عَن المَدَنِيين وَغَيرهم".[4]

وكتب أبو زُرعة الرازي جزءًا من فوائد الرازيِّين وجمع فيه أحاديث بلده.[5]

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحدثين يجتمعون في المجالس، وقد تكون مقررة أو عارضة، ولها فوائد جمة ترجع كلها على المتذاكرين، حتى ولو كان الراوي ضعيفاً، لكنه ليس من الكذابين والوضاعين والفاحشي الغلط، فمثل هؤلاء لا يطرح حديثهم، بل يذاكر معهم وبرواياتهم.

وليس لضبط التحمل والأداء عون أكثر من المذاكرة لأهل الحفظ والمعرفة، ليظهر ما يخفى عليهم من أوهام الرواة مما تحملوا من الشيوخ، ولذلك توسع المحدثون فيما ذاكروا في اجتماعهم ليتثبتوا ويصححوا محفوظاتهم، والعلماء حاولوا أن يبتكروا الأساليب الجديدة ليسلكوها في ضبط التحمل والأداء.

المسلك الثامن: كتابة الإعجام والشكل في الأصول

ومن المسالك التي لجأ إليه المحدثون هو ضبط ألفاظ الرواية بكتابة الإعجام والشكل في كتبهم العتيقة التي أثبت عليها الراوي أسانيده وشيوخه ومسموعاته، ليتجنب وقوع التصحيف والتحريف في الحديث، سواء في السند أو المتن.

والنقط في الاصطلاح له معنيان، أوله: نقط الإعجام لتمييز الحروف المتشابهة في الصورة،[6] قال الداني: "النقط عند العرب إعجام الحروف في سمتها"[7]، والثاني: نقط الإعراب الذي وضع أصوله أبو الأسود الدؤلي حين جعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والضمة نقطة أمام الحرف، والكسرة نقطة تحت الحرف بلون يخالف لون المداد[8]، وأما الشكل: شكلتُ الكتاب أَشْكُله فهو مشكولٌ إذا قيّدتَه، وأعجمتُ الكتاب إذا نَقَطْتَه، وحرف مُشكل: مشتبهٌ ملتبسٌ.[9] وهو في اصطلاح الخطّ؛ ما يوضع فوق الحروف أو تحتها من العلامات الدالة على الحركة المخصوصة أو السكون أو الهمز أو المد أو التنوين أو الشد[10].

1 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص548.
2 ينظر: أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج2، ص496.
3 ينظر: أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص181.
4 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص16.
5 ينظر: أبو زرعة، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، ج2، ص582.
6 ينظر: قدوري، غانم، علم الكتابة العربية، 2004م، دار عمار للنشر والتوزيع، ص51-52.
7 الدَّاني، المحكم في نقط المصاحف، ط2، 1407هـ، ص35.
8 الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص4-6-7.
9 الأزهري، تهذيب اللغة، ج10، ص17.
10 نَصْر الهُوريني، المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ، ص401.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وضبطُ النص وأسماءِ الرجال من أهم الأركان في علم الحديث، فقد عُنِي علماء الحديث بضبط الألفاظ من حيث الإعجام والشكل في مرحلة مبكرة، وشددوا في ذلك في ألفاظ الحديث النبوي خاصّةً، لمنزلته في التشريع الإسلامي.

وكان التصحيف يقع فيه بعض الرواة غير المتقنين، وكثير من النساخ والصُّحفيين، لذلك كان يقال: لا تأخذوا القرآن عن المُصْحَفيّين، ولا العلم من الصُّحُفِيّين، ونهى العلماء عن الحمل عنهم واطرحوا حديثهم وأسقطوهم[1].

ومن خطورة الكتاب الذي لم يقيد بالإعجام والشكل أنه يفتح المجال للراوي أن يضع الكلمات في غير مواضعها إعرابًا أو دلالة، فنرى أن بعض أهل العلم كانوا يدفنون أو ويحرقون كتبهم لأنهم لم يأمنوا في أنفسهم أنها ستنقل مروياته نقلًا صحيحًا، خاصة فيمن لم يتعمق في معاني الحديث وفقهه، وكذلك من الأسباب التي أخافتهم في ذلك عدم تقعيد القواعد في الكتابة العربية شكلًا وإعرابًا في ذلك الوقت. فقد دعا عبيدة بكتبه عند موته فمحاها وقال: "أخشى أن يليها أحد بعدي فيضعوها في غير مواضعها"[2]. وأوصى أبو قلابة، قال: ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيًّا، وإلا فأحرقوها. وفي رواية عنه: وإلا فخرِّقوها[3]. فهذا أبو قلابة حرص أن تبقى كتبه دون تغيير أو تحريف بعد موته، لذلك أوصى بدفعها إلى من يثق به من تلاميذه، لأنه عرف منه أنه سيحافظ عليها، أما إذا كان هذا التلميذ ميتًا فإنه لا يأمن غيره على كتبه، لذلك أمر بإتلافها، لا منعًا من الاستفادة منها، ولكن خوفًا منه أن يقع فيها تحريف وتبديل وينسب ذلك له وهو منه براء.

والقرن الثاني الهجري نستطيع أن نعدّه عصر النضج والكمال في ضبط ألفاظ الأحاديث وتصحيحها، لذلك لم يُقصِّر علماء الحديث في بذل الجهد في ضبطها ألفاظاً ونطقاً، فنرى بعد منتصف القرن الثاني ممن يعدّ من أصحاب الشكل والتقييد من المحدثين مثل أبي عوانة، وعفّان، وبهْز، وحبّان[4]، فقد قدّم علماء الحديث كتبهم على حفظ غيرهم، لشدة إتقانهم وضبطهم للكتاب. لذلك قال يحيى القطان: "أبو عوانة من كتابه أحب إليّ من شعبة من حفظه"[5]

ولذلك إذا تتبعنا أقوال المحدثين نرى أن هناك أوصافًا للرواة في صحة كتاب الراوي وعنايته في حديثه من حيث ضبط ألفاظها أو عدمها، فعلى سبيل المثال، يقولون: "فلان كثير العجم والنقط"[6] و"فلان صدوق صاحب كتاب"[7]، و"فلان صحيح الكتاب"[8]، و"فلان لم تكن له أصول يعوّل عليها"[9] و"فلان ما رأيت له أصلاً جيدًا"[10] و"فلان حَسَن التقييد"[11] و"فلان حسن النقل جيد الضبط"[12] وعلى ذلك فحفظُ الكتاب وتقييدُه يكون مرجِّحًا له بين أصحاب الشيخ، قال ابن المبارك: "إذا اختلف النَّاس في حديث شعبة، فكتاب

1 ينظر: العسكري، تصحيفات المحدثين، ج1، ص5.
2الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص61.
3الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص62.
4 ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص248.
5 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص221.
6 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9، ص40.
7 ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج:2، ص:765.
8 أبو داود، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، ص:393. وابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص242. والخطيب، تاريخ بغداد، ج3، ص396، وج6، ص609، وج7، ص450.
9 ابن حجر، لسان الميزان، ج:1، ص:242.
10 الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:2، ص:536.
11 ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج1، ص257.
12 الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص139.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

غُنْدَر حَكَمٌ بينهم"[1]، ومعناه: أن محمد بن جعفر كان مهتمًّا بمطالعة كتابه وتعاهده والنظر فيه بإكثار النقط والشكل، لذلك هو من أثبت تلامذة شعبة رحمه الله.

واتخاذ الراوي الأصول العتيقة والمقيدة بالنقط والشكل في بدايات حياته العلمية في طلب الحديث، لها دور كبير جدًّا، خاصة عندما ينفرد بروايته فلم يتابع عليها، أو يخالف غيره فيسأله المحدثون عن أصوله، وهذا صار معتمدًا عند أهل الحديث بعد منتصف القرن الثاني، ويشهد لذلك تصرفات المحدثين. ولو لم يقيد ويضبط كتابه، ويقع في الخطأ، فهذا مدعاةٌ للشك فيه أنه أخذ العلم عن صحف وبطون الكتب، التي في حقيقة الأمر ليس لديه حق الرواية منها، ولا إجازة غيره بها، فعلى سبيل المثال: قال ابن أبي حاتم بسنده إلى أبي بكر بن أبي أويس قال: "أتيت ابن سَمْعان فأخرج إلي كتابًا، فجعل يقرؤه، فيقول: حدثني فلان، فمَرَّ على حديث فقال: حدثني شهر ابن جوست، فقلت: مَن هذا؟ فقال: هذا رجل من أهل خراسان مرَّ علينا، فقلت: لعلك تريد شهر ابن حوشب؟ فقال: نعم، فعلمتُ أنه يأخذ كتبًا من غير سماع فيحدث به، ولم أَعُدْ إليه".[2]

ولذلك أوجب بعض العلماء أن يُشَكِّلَ ما أَشْكَلَ وما لا يُشْكِلُ أثناءَ كتابة أصوله، فقال القاضي عياض: "وهذا هو الصواب، لا سيما للمبتدىء وغير المتبحر في العلم؛ فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه، وقد يقع النزاع بين الرواة فيها فإذا جاء عند الخلاف وسئل كيف ضبطه في هذا الحرف وقد أهمله بقي متحيرًا"[3]

ولا بد من التنويه إلى أهمية الضبط في الأصول، فكان بعض الحفاظ يفتشون كتب الشيوخ هل هي مضبوطة مقيدة أو لا، وهل لها تغييرات من زيادة أو نقص أم لا، لأنهم مدحوا أصحاب الشكل والتقييد لما في كتبهم، وقدّموهم على غيرهم، قال الشافعي رحمه الله: "إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة"[4]، وقال أبو نعيم: "إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسجّجًا يعني كثير التغيير، فأقرب به من الصحة"[5] وعلى الراوي أن يقيّد في كتابه إذا أشكل عليه حرف أو كلمة، وخاصة في أسماء الرواة، فإنها أولى بالضبط، لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدل عليه، ولا بعده شيءٌ يدل عليه.[6]

الخاتمة:

يمكن تلخيص أبرز نتائج البحث بما يلي:

1. سلك المحدثون في ضبط تحمل الحديث وأدائه مسالك مختلفة في عصر الكتابة والتصنيف، وتختلف مناهجهم حسب حاجة العصر التي تدعو إلى عناية خاصة في تلقي الحديث وأدائه، ليتمكنوا من تلقي الحديث وضبطه بكل الوسائل الممكنة، وليقوّم الرواة حسب مكانهم من الحفظ والإتقان.
2. ساهمت هذه المسالك في تثبت الحديث وحمله من المتقنين، وعدم قبول رواية المجهولين والضعفاء، وكذلك سهلت على المحدثين عملية نقد الرجال والأسانيد، وخصوصًا فيما خفى من أوهام الرواة مما تحملوا من الشيوخ.

1 ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج:2، ص:703.

2 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5، ص61. وأبو زرعة، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، ج2، ص415.

3 عياض، الإلماع، ص150.

4 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:279.

5 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص:279.

6 ينظر: أبو علي الجياني، الحسين بن محمد الغساني الجياني (498 هـ)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، ط1، 2000م، (تحقق: علي بن محمد العمران)، دار عالم الفوائد، ج1، ص8.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

3. حرص أهل الحديث على ضبط تحمل الحديث وأدائه بمسالك منضبطة في تعزيز التحقيق العلمي والأمانة العلمية في التحمل والأداء، وتعكس هذه المسالك جهدهم في ذلك، جهداً تفاخر به الأجيال، وابتكارهم طرق ووسائل جديدة لخدمة سُنَّة المصطفى ﷺ.
4. تتماشى مسالك ضبط الحديث وكتابته في مرحلة التصنيف، ولم يهمل علماء الحديث ضبط ألفاظ الرواية وتحملها بعد انتشار الكتب الحديثية في أيد الناس، فتمسكوا بطرق جديدة لدفع الشك والخطأ في وقت تحمل الحديث وبعده أو في وقت أدائه.
5. اهتم علماء الحديث بالأصول الحديثية اهتماماً بالغاً في ضبط التحمل والأداء لتثبيت وتصحيح الكتاب، أو تصحيح النطق، ليكون نطقاً سليماً، سواء كان استنساخاً أو عرضاً ومقابلةً، فوضعوا القواعد والأسس ليبتعد من السقط والتحريق والتصحيف في الأصول والفروع.
6. الحركة الضخمة في التدوين والجمع ساعدت في معرفة طريقة التحمل أو الأداء لمعرفة مدى دقة الرواة في ضبط الرواية، وفتّش العلماء عن نفي السماع أو إثباته للرواة المدلسين، وضبط ألفاظ التحمل والأداء لهم، أو منزلة أصحاب الشيخ فيمن كان سماعُه إملاءً أو سماعاً أو قراءةً أو إجازةً إلى غير ذلك.

المصادر والمراجع:

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، (1952م)، الجرح والتعديل، ط1، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، (1986م)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت.

ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، (1988م)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد حجر العسقلاني (2002م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، دار البشائر الإسلامية.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد حجر العسقلاني(1983م)، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، ط1، مكتبة المنار، عمان.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، الحنبلي، (1987م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد البصري، البغدادي، (1990م)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان (1984م)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (1994م)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط1، دار ابن الجوزي.

ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، (1997م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، الكتب العلمية، بيروت.

ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي، أبو الحسين، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

ابن معين، يحيى بن معين بن عون البغدادي، أبو زكريا (1985م)، تاريخ ابن معين، ط1، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق.

أبو البصل، عبد الرزاق موسى (2005م)، أنواع المذاكرة عند المحدثين أثارها والفوائد المترتبة عليها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، (ت: 351هـ)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة، القاهرة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (1983م،)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة (1982م)، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، ط1، تحقيق: سعدي الهاشمي، الجامعه الإسلامية، المدينه المنورة.

أبو زهو، محمد محمد، (1378هـ)، الحديث والمحدثون، ط2، دار الفكر العربي.

أبو علي الجياني، الحسين بن محمد الغساني (2000م)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقق: علي بن محمد العمران، ط1، دار عالم الفوائد.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (1998م)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط1، دار الوطن للنشر، الرياض.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (1984م)، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق.

أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (2001م) المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (2011م)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط2، دار الخاني، الرياض.

الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (2001م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عرض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأعظمي، مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، (2011م)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، ط1، دار طوق النجاة.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (2009م)، المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (1998م) السنن– الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (1987م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط4، عطار دار العلم للملايين، بيروت.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (1990م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (1977م)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي المكي (1996م)، المسند، حقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، ط1، دار السقا، سوريا.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (2002م)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (2010م)، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، ط2، دار ابن الجوزي، السعودية.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت: 463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت: 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت: 463هـ)، تقييد العلم، إحياء السنة النبوية، بيروت.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، السمرقندي (2000مـ)، السنن، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط1، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،

الدَّاني، أَبو عَمْرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (1407هـ)، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الفكر، دمشق.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، (1985م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، (1998م)، تذكرة الحفاظ، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، (1993م)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.

الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، (1404هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط3، دار الفكر، بيروت.

الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله الأندلسي الإشبيلي، (ت: 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد المروزي، (1981م)، أدب الاملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (1989م)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

الصاحب، محمد عيد، كتابة الحديث في عصر الصحابة ودلالاتها الخاصة بالرواية.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، (1994م) المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الحرمين، القاهرة.

عتر، نور الدين محمد، السنة المطهرة والتحديات، (1988م)، مجلة مركز بحوث السُنَّة والسيرة العدد الثالث، قطر.

عتر، نور الدين محمد، منهج النقد في علوم الحديث، (1981م)، دار الفكر، دمشق.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (1969م)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (2002م)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل (1402هـ)، تصحيفات المحدثين، تحقيق: محمود أحمد ميرة، ط1، لمطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

عياض، بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (1970هـ) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط1، دار التراث، القاهرة.

الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف (1981م)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

قدوري، غانم، علم الكتابة العربية، 2004م، دار عمار للنشر والتوزيع.

القطامي، كفاح صبري (2020)، أثر أصول الراوي في الجرح والتعديل، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية جامعة غزة.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، (1980م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد اليماني (1986م)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط2، المكتب الإسلامي.

النسائي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، (2003م)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات.

نَصْر الهُوريني، أبو الوفاء نصر ابن الشيخ نصر يونس الأشعري الحنفي الشافعيّ (2005م)، المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ، تحقيق: طه عبد المقصود، ط1، مكتبة السنة، القاهرة.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ثانياً: قائمة المراجع المرومنة:

- Ahmed, Abu Abdullah Ahmed bin Muhammad bin Hanbal, (2011 AD), ***the science of al-Illal and Knowledge of Narrators,*** (In Arabic), investigator: Wasi Allah bin Muhammad Abbas, 2nd Edition, Dar Al-Khani, Riyadh.
- Ahmed, Abu Abdullah Ahmed bin Muhammad bin Hanbal, (2001 AD) ***Al-Musnad***, (In Arabic), investigator: Shuaib Al-Arnaout, Adel Murshid, 1st edition, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Al-Azhari, Muhammad bin Ahmed bin Al-Harawi, Abu Mansour (2001 AD), ***Refining the Language***, (In Arabic), investigator: Muhammad Rareeb, 1st Edition, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.

(In Arabic),

- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah, (2011 AD), ***Al-Musnad Al-Sahih Brief of the Matters of the Messenger of Allah, peace be upon him, his Sunnah and his days,*** (In Arabic), investigator: Muhammad Zuhair bin Nasser, I 1, Dar Tawq Al-Najat.
- Al-Bazzar, Abu Bakr Ahmed bin Amr bin Abdul-Khaleq Al-Atki (2009 AD), ***Al-Musnad***, (In Arabic), achieved by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, 1st Edition, Library of Science and Judgment, Medina.
- Abu al-Basal, Abd al-Razzaq Musa (2005 AD), t***he Types of the Consultations, and their Effects and Benefits,*** (In Arabic), Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 21, Number One.

- Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa bin Surah (1998 AD) ***Al-Sunan - Al-Jami` Al-Kabeer***, (In Arabic), achieved by: Bashar Awad Maarouf, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut.

Al-Jawhari, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (1987 AD), ***Al-Sahih Taj Al-Lughah and Sahihu'l Al-Arabiya***, (In Arabic), investigator: Ahmed Abdel Ghafour, 4th edition, Attar Dar Al-Ilm for Millions, Beirut.

- Al-Hâkim, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah Al-Nisaburi (1990 AD), ***Al-Mustadrak on the Sahihayn***, (In Arabic), investigated by: Mustafa Abdel Qader Atta, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.
- Al-Hâkim, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah Al-Nisaburi, (1977 AD), ***Knowledge of Hadith Sciences,*** (In Arabic), achieved by: Sayyid Moa'ath Hussein, 2nd Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.
- Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmed bin Ali bin Muhammad Hajar al-Asqalani (1983 AD), ***defining the people of sanctification in the ranks of those who are described as al-Mudallis,*** (In Arabic), investigator: Asim bin Abdullah al-Qaryouti, 1st edition, Al-Manar Library, Amman.
- Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmed bin Ali bin Muhammad Hajar al-Asqalani (2002 AD), ***Lisanu'l al-Mizan,*** (In Arabic), investigator: Abdel Fattah Abu Ghuddah, 1st edition, Dar al-Bashaer al-Islamiyyah.
- Ibn Abi Hatim, Abdul Rahman bin Muhammad bin Idris, (1952 AD), ***Al-Jarh and Ta'dil***, (In Arabic), 1st Edition, Edition of the Ottoman Department of Knowledge Council, Hyderabad Deccan, India.
- Al-Humaidi, Abu Bakr Abdullah bin Al-Zubair Al-Qurashi Al-Asadi Al-Makki (1996 AD), ***Al-Musnad***, (In Arabic), true: Hassan Salim Asad Al-Darani, 1st edition, Dar Al-Saqa, Syria.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali (T.: 463 AH), ***Al-Kifayeh fi ilmu'l al-Rivayeh***, (In Arabic), investigated by: Abu Abdullah Al-Sourqi, and Ibrahim Hamdi Al-Madani, Scientific Library, Medina.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali (d.: 463 AH), ***Taqyidu'l al-Ilm***, (In Arabic), Reviving the Prophetic Sunnah, Beirut.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali (2010 AD), ***Al-Faqih and Al-Mutafaqqah***, (In Arabic), investigator: Adel bin Youssef Al-Gharazi, 2nd Edition, Dar Ibn Al-Jawzi, Saudi Arabia.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed Bin Ali (T.: 463 AH), ***Al-Cami li Ahlaq al-Ravi ve âdabu'l al-Sa'mi,*** (In Arabic), investigator: Mahmoud Al-Tahan, Al-Maaref Library, Riyadh.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali (2002 AD), ***The History of Baghdad***, (In Arabic), investigator: Bashar Awad Maarouf, 1st Edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut.
- Al-Darami, Abu Muhammad Abdullah bin Abdul Rahman bin Al-Fadl, Al-Samarqandi (2000 AD), ***Al-Sunan***, (In Arabic), investigator: Hussain Salim Asad Al-Darani, 1st Edition, Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia.
- Al-Dani, Abu Amr Othman bin Saeed bin Othman bin Omar (1407 AH), ***al-Muhkem fi Naqti'l Al-Masahiff***, (In Arabic), investigator: Azza Hassan, 2nd edition, Dar Al-Fikr, Damascus.

- Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq Al-Azdi Al-Sijistani (died: 275 AH), ***Al-Sunan,*** (In Arabic), investigator: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Asriya Library, Sidon, Beirut.
- Al-Dhahabi, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed, (1985 AD), ***Siyar a'lam an-nubala***, (In Arabic), İnvestigator: A group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, 3rd Edition, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Al-Dhahabi, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad Bin Ahmed, ***History of Islam and the Deaths of Scholars and the most famous Muslims***, (In Arabic), (1993 AD), investigator: Omar Abdel Salam Al-Tadmari, 2nd Edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
- Al-Dhahabi, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed, (1998 AD), ***Tadhkirat al-Huffaz***, (In Arabic), 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, Lebanon.
- Al-Ramarmazi, Abu Muhammad Al-Hassan bin Abdul Rahman bin Khallad, (1404 AH), ***al-Muḥaddith al-Fāṣil bayn al-Rāwī wa al-Wā'i***, (In Arabic), investigated by: Muhammad Ajaj Al-Khatib, 3rd edition, Dar Al-Fikr, Beirut.
- Ibn Rajab, Zain al-Din Abd al-Rahman Ibn Ahmad al-Baghdadi, al-Hanbali, (1987 CE), ***Sharh 'Ilal at-Tirmidhi,*** (In Arabic), investigator: Hammam Abd al-Rahim Saeed, 1st edition, Al-Manar Library, Zarqa, Jordan.
- Abu Zara', Obaidullah bin Abdul Karim bin Yazid Al-Razi Abu Zara'a (1982 AD), ***Al-Duafa and Abu Zara'a Al-Razi's answers to Al-Barza'i's questions,*** (In Arabic), 1st edition, investigated by: Saadi Al-Hashimi, Islamic University, Medina.
- Abu Zhou, Muhammad Muhammad, (1378 AH), ***Hadith and Muhaddithoon***, (In Arabic), 2nd Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Ibn Saad, Abu Abdullah Muhammad bin Saad Al-Basri, Al-Baghdadi, (1990 AD), ***Al-Tabaqat Al-Kubra,*** (In Arabic), İnvestigator: Muhammad Abdul Qadir Atta, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut.
- Al-Samani, Abd al-Karim bin Muhammad al-Marwazi, (1981 AD), ***the literature of dictation and dictation***, (In Arabic), investigator: Max Weissweiler, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din, (1989 AD), ***The Suggestion in the Origins of Grammar and its Controversy,*** (In Arabic), investigator: Mahmoud Fajal, 1st Edition, Dar Al-Qalam, Damascus.
- Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din, ***Tadribu'r al-Ravi in Explaining Taqreeb Al-Nawawi***, (In Arabic), İnvestigator: Abu Qutaiba Nazar Muhammad Al-Faryabi, Dar Taiba.
- Ibn Shaheen, Abu Hafs Omar bin Ahmed bin Othman (1984 AD), ***The History of Asma al-Tiqqat***, (In Arabic), investigated by: Subhi al-Samarrai, Salafi House - Kuwait.
- Al-Saheb, Muhammad Eid, ***Writing hadith in the age of the Companions and its implications for the narration***. (In Arabic).

- Ibn al-Salah, Othman bin Abd al-Rahman, Abu Amr, (1986 AD), ***Ma'rifetu'l the type of Ulumul al-Hadith,*** (In Arabic), investigated by: Nour al-Din Atr, House of Contemporary Thought, Beirut.
- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub bin Mutair Al-Lakhmi Al-Shami, ***Al-Mu'jam Al-Awsat***, (In Arabic), investigated by: Tariq bin Awad Allah, Dar Al-Haramain, Cairo.
- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub bin Mutair Al-Lakhmi Al-Shami, (1994 AD) ***The Great Dictionary***, (In Arabic), investigator: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, 2nd Edition, Ibn Taymiyyah Library, Cairo.
- Abu al-Tayyib al-Lughi, Abdul Wahed bin Ali al-Halabi, (died: 351 AH), ***the ranks of grammarians,*** (In Arabic), investigated by: Muhammad Abi al-Fadl Ibrahim, Nahda Library, Cairo.
- Ibn Abd al-Bar, Abu Omar Yusuf bin Abdullah bin Muhammad al-Nimri al-Qurtubi (1994 AD), ***Cami Bayan al-ilm we fadlih,*** (In Arabic), investigator: Abi Al-Ashbal Al-Zuhairi, 1st edition, Dar Ibn Al-Jawzi.
- Etr, Nour El-Din Muhammad, ***The Curriculum of Criticism in Hadith Sciences***, (In Arabic), (1981 AD), Dar Al-Fikr, Damascus.
- Etr, Noureddin Muhammad, ***The Purified Sunnah and Challenges***, (In Arabic), (1988 AD), Journal of the Sunnah and Biography Research Center, third issue, Qatar.
- Ibn Uday, Abu Ahmad bin Uday al-Jarjani, (1997 AD), ***al-Kamil fi Duafa Al-Rical***, (In Arabic), investigator: Adel Ahmad Abd al-Mawgod and Ali Muhammad Moawad, 1st Edition, Scientific Books, Beirut.
- Al-Iraqi, Abu Al-Fadl Zain Al-Din Abdul Rahim bin Al-Hussein, (2002 AD), ***Al-Tabsirah we al-Tazkirah,*** (In Arabic), achieved by: Abdul Latif Al-Hamim, Maher Yassin Fahl, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut.
- Al-Iraqi, Abu al-Fadl Zain al-Din Abd al-Rahim Ibn al-Husayn, (1969 AD), ***al-Takyid wal-Idah, an explanation of the introduction to Ibn al-Salah***, (In Arabic), investigated by: Abd al-Rahman Muhammad Othman, Muhammad Abd al-Muhsin al-Kitbi, owner of the Salafi Library in Medina.
- Al-Askari, Abu Ahmed Al-Hassan bin Abdullah bin Saeed bin Ismail (1402 AH), ***Revisions of the Hadith Scholars***, (In Arabic), investigator: Mahmoud Ahmed Mira, 1st edition, for the Modern Arabic Press, Cairo.
- Abu Ali Al-Jiani, Al-Hussein bin Muhammad Al-Ghasani (2000 AD), ***Takyid al-Muhmil we tamyiz al-Mushkil,*** (In Arabic), verified by: Ali bin Muhammad Al-Omran, 1st edition, Dar Alam Al-Fawa'id.
- Iyadh, bin Musa bin Ayyad bin Amron Al-Yahsabi Al-Sabti, Abu Al-Fadl (1970 AH), ***Al-Ilma' ila Marifetu Usul al-Rivayeh we takyid al-Sama',*** (In Arabic), achieved by: Al-Sayyid Ahmed Saqr, 1st edition, Dar Al-Turath, Cairo.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

- Ibn Faris, Ahmed bin Faris Al-Qazwini Al-Razi, Abu Al-Hussein, (1979 AD), ***A Dictionary of Language Measures,*** (In Arabic), investigated by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr.
- Al-Fasawi, Yaqoub bin Sufyan bin Jawan Al-Farsi, Abu Yusuf (1981 AD), ***Knowledge and History,*** (In Arabic), investigator: Akram Dia Al-Omari, 2nd Edition, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Qaddouri, Ghanem, ***The Science of Arabic Writing***, (In Arabic), 2004 AD, Dar Ammar for Publishing and Distribution.
- Al-Qatami, Kifah Sabri (2020), ***The Impact of the Narrator's Origins in Al-Jarh and Editing,*** (In Arabic), University Journal for Islamic Studies, University of Gaza.
- Al-Mazi, Youssef bin Abdul Rahman bin Youssef, Abu Al-Hajjaj, (1980 AD), ***Refinement of Perfection in the Names of Men,*** (In Arabic), achieved by: Bashar Awad Maarouf, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Al-Moalami, Abdul Rahman bin Yahya bin Ali bin Muhammad Al-Yamani (1986 AD), ***Al-Tankil bima fi Te'nib Al-Kawthari min al-Bawatil***, (In Arabic), 2nd floor, Islamic Bureau.
- Ibn Ma'in, Yahya bin Ma'een bin Aoun al-Baghdadi, Abu Zakaria (1985 AD), ***History of Ibn Ma'in***, (In Arabic), 1st edition, investigator: Muhammad Kamel al-Qassar, Arabic Language Academy, Damascus.
- Al-Nasa'i, Ahmad bin Al-Hussein bin Ali bin Musa Al-Khorasani, (2003 AD), ***Al-Sunan Al-Kubra***, (In Arabic), investigator: Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Labnat.
- Nasr Al-Hourini, Abu Al-Wafa Nasr Ibn Sheikh Nasr Younis Al-Ash'ari Al-Hanafi Al-Shafi'i (2005 AD), ***Al-Mata'a' Al-Nasiriyah lil Matabi' al-Misriyyah in the Scriptural Origins***, (In Arabic), achieved by: Taha Abdel-Maqsoud, 1st edition, Al-Sunnah Library, Cairo.
- Abu Naim, Ahmed bin Abdullah bin Ahmed bin Ishaq Al-Asbahani (1998 AD), ***Knowledge of the Companions,*** (In Arabic), investigator: Adel bin Youssef Al-Azzazi, 1st Edition, Al-Watan Publishing House, Riyadh.
- Al-Nawawi, Abu Zakaria Muhyi Al-Din Yahya Bin Sharaf (died: 676 AH), ***Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj***, (In Arabic), 2nd Edition, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.
- Abu Ya'la, Ahmed bin Ali bin Al-Muthanna bin Yahya bin Issa bin Hilal Al-Tamimi, Al-Mawsili (1984 AD), ***Al-Musnad***, (In Arabic), investigated by: Hussein Salim Asad, 1st Edition, Dar Al-Mamoun Heritage, Damascus.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0